

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 20

الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولوسكاس (ليتوانيا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

وأكثر ما يثير القلق هو أن الحرب في أوكرانيا اتسمت باستخدام واسع النطاق للأسلحة العشوائية، وتحديدًا للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ويدعو الكرسي الرسولي إلى الكف فوراً عن استخدام هذه الأسلحة التي تعرّض المدنيين للخطر، لا سيما الأطفال منهم، وتلوّث بيئتنا المشتركة. وكما أكد البابا فرنسيس، يجب ألا يُسمح للقلق من الآثار الأخلاقية للحرب النووية أن يطغى على المشاكل الأخلاقية المتزايدة الإلحاح التي يثيرها استخدام ما يسمى بالأسلحة التقليدية في الحروب المعاصرة، والتي يجب أن تستخدم لأغراض دفاعية فقط وألا توجّه إلى أهداف مدنية. والواقع أنّ الدمار الذي خلفته الأسلحة التقليدية يستلزم اتخاذ إجراءات متجددة للحد من زيادة انتشارها، وزيادة الشفافية بشأن المخزونات الموجودة وضمان أن يتوافق أي استخدام لها مع القانون الدولي الإنساني.

ويجب على المجتمع الدولي، في سعيه إلى تحقيق هذه الأهداف، أن يضع دائماً كرامة الإنسان المتأصلة في صميم اهتماماته. وفي هذا الصدد، يجدد الكرسي الرسولي دعمه لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية". وقبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر جميع الوفود باحترام الوقت المحدد للبيانات خلال هذا الجزء المواضيعي.

أعطى الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاتشا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يشير وفد الكرسي الرسولي إلى أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشترك في الالتزام "بمواصلة إجراء المفاوضات بحسن نية... بشأن معاهدة لنزع السلاح العام الكامل". وتصبح إعادة التأكيد على هذا الهدف أكثر إلحاحاً في ظل الانتشار السريع للأسلحة على مستوى العالم.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت اللجنة إلى آخر متكلم في مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة التقليدية".

ستبدأ اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار المجموعة المعنونة "تدابير نزع السلاح الأخرى والأمن الدولي".

السيد سييري (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تلاحظ حركة عدم الانحياز الفوائد الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإسهامها في التنمية، وهي تشجع الدول على تنفيذ المعايير والقواعد والمبادئ المتعلقة بالسلوك المسؤول للدول، بموازاة النهوض بالمناقشة بشأن آليات التنفيذ، لأن ذلك سيسهم في زيادة الاستقرار والأمن في الفضاء السيبراني.

ومن ناحية أخرى، ترفض حركة عدم الانحياز بشدة حالات الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة لأغراض لا تتفق مع أهداف الحفاظ على الاستقرار والأمن الدوليين. وتدعو حركة عدم الانحياز إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية الفضاء السيبراني منعا لتحويله إلى ساحة للنزاع، وضمان استخدامه حصرا للأغراض السلمية، إذ من شأن ذلك أن يمكّن الأعمال الكاملة لإمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتحيط حركة عدم الانحياز علما باستنتاجات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، في تقاريره للأعوام 2013 و 2015 و 2021 ومؤداها أن القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة، قابل للتطبيق وضروري لصون السلام والاستقرار وتعزيز بيئة مفتوحة ومأمونة ومستقرة وسهلة الوصول وسلمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشير حركة عدم الانحياز إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي أعربت فيه الدول عن تصميمها على "تعزيز احترام الحياة"، وهو يتطلع إلى المزيد من التقدم بشأن البرنامج الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، العام المقبل. وبالمثل، يؤيد وفد الكرسي الرسولي دعوة الأمين العام إلى إجراء مفاوضات لإبرام صك ملزم قانونا بحلول عام 2026 لحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تعمل بدون تحكم أو إشراف بشريين. وفي تلك الأثناء، يحث الكرسي الرسولي جميع الدول على الامتناع عن تطوير مثل هذه الأسلحة التي لا يمكن أن تكون أبداء موضع مسؤولية أخلاقية وتخالف ما يمليه الضمير العام.

ومع تزايد النزاع المسلح في البلدات والمدن ذات الكثافة السكانية العالية، غالبا ما يكون استخدام الأسلحة المتفجرة عشوائيا، فيوقع خسائر غير مقبولة في صفوف غير المحاربين ويدمر البنية التحتية الضرورية لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. لذا فإن الكرسي الرسولي يقدر اعتماد الإعلان السياسي بشأن العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ويشكر الكرسي الرسولي حكومة أيرلندا على دورها القيادي في هذا المسعى، ويأمل أن يؤدي الإعلان إلى انتقال العمليات العسكرية من نموذج الأضرار الجانبية إلى نموذج الحماية المقصودة، فيقلل ذلك بالتالي من الخسائر في الأرواح.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أردّد رسالة البابا فرنسيس التي وجهها إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه:

"إن الحرب من وجهة نظر اقتصادية غالبا ما تكون أكثر إغراء من السلام، باعتبارها تعزز الربح. ولكن هذا دائما لصالح قلة وعلى حساب رفاه شعوب بأكملها. وبالتالي، فإن الأموال المتأتية من مبيعات الأسلحة ملطخة بدماء الأبرياء. ويتطلب التخلي عن الأرباح السهلة من أجل الحفاظ على السلام شجاعة أكبر من بيع أسلحة أكثر تطورا وقوة. ويتطلب السعي إلى السلام شجاعة أكبر من شن الحرب (S/PV.9346، الصفحة 7)".

الحقوق غير القابلة للتصرف للدول في تطوير واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية.

وترفض حركة عدم الانحياز أي تدابير أحادية الجانب لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكامل لسكان البلدان المتضررة وتعيق رفاههم. وتدين حركة عدم الانحياز إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، للتحريض على الأعمال الإرهابية وارتكاب تلك الأعمال. وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية بناء قدرات الدول الأعضاء وتدابير بناء الثقة الرامية إلى تعزيز استقرار الفضاء السيبراني وأمنه.

وتؤكد حركة عدم الانحياز أيضا على أهمية مراعاة المعايير البيئية في إعداد وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا أنه ينبغي للمحافل الدولية لنزع السلاح أن تراعي مراعاة تامة المعايير البيئية ذات الصلة عند التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح والحد من الأسلحة.

وترحب حركة عدم الانحياز باتخاذ الجمعية العامة بدون تصويت القرار 45/77 بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وتشدد حركة عدم الانحياز كذلك على أهمية خفض الإنفاق العسكري عملا بمبادئ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحث جميع الدول على تكريس الموارد المتاحة لها نتيجة لذلك، للتصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي في مجالات التنمية ومكافحة الفقر والقضاء على الأمراض التي تصيب البشرية.

وفي إطار هذه المجموعة، تقدم حركة عدم الانحياز مشاريع القرارات الثلاثة التالية وترحب بتأييد جميع الدول لها وهي: "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة" (A/C.1/78/L.6)، و "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" (A/C.1/78/L.7)، و "الصلة بين نزع السلاح والتنمية" (A/C.1/78/L.4).

السيد تشينداونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار 27/73، هو أول آلية شاملة تقام في إطار الأمم المتحدة بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وتعمل على أساس توافق الآراء.

وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على تصميمها على نجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، المنشأ بموجب القرار 240/75، والذي أصبح حاليا الآلية الشاملة الوحيدة التي تراعي شواغل جميع الدول ومصالحها، والذي يقوم على توافق الآراء وتسعى الدول إلى تطبيقه داخل الأمم المتحدة بمشاركة نشطة ومتساوية لجميع الدول. وتلاحظ حركة عدم الانحياز كذلك عملية اعتماد التقرير المرهلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية بتوافق الآراء (انظر A/78/265).

وتشدد حركة عدم الانحياز على أن وضع أي إطار قانوني دولي لمعالجة المسائل المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي ترتب آثارا على السلام والأمن الدوليين ينبغي أن يراعي شواغل ومصالح جميع الدول، وأن يستند إلى توافق الآراء وأن يُتَبَّع في إطار الأمم المتحدة بمشاركة نشطة ومتساوية لجميع الدول. وفي هذا الصدد، تؤيد حركة عدم الانحياز إنشاء آلية دائمة أحادية المسار تقودها الدول في إطار الأمم المتحدة، تقدم تقاريرها إلى اللجنة الأولى. وتدعم حركة عدم الانحياز وضع عملية مفتوحة، وشاملة للجميع، وشفافة، ومستدامة، ومرنة، يمكن أن تتطور وفقا لاحتياجات البلدان النامية ووفقا للتطورات في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشدد حركة عدم الانحياز كذلك على أنه من شأن هذا الإطار القانوني، إلى جانب منصة مؤسسية متعددة الأطراف وشاملة مكرسة للتعاون الدولي في مجال حماية استخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية، أن يمثل مساهمة كبيرة في زيادة الاستقرار والأمن في الفضاء السيبراني من خلال منع النزاعات، وبالتالي تعزيز تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية واستخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، تشدد حركة عدم الانحياز، كموقف مبدئي، على أنه لا ينبغي لأي شيء في هذا الإطار القانوني أن يمس

بالفضاء السيبراني في الأمم المتحدة. ونتطلع إلى إنشاء وتفعيل دليل عالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية، فضلا عن وضع إرشادات إضافية، بما فيها قائمة مرجعية بشأن تنفيذ المعايير، على النحو المبين في التقرير المرحلي السنوي.

وتدعو الرابطة إلى أن يظل الفريق العامل المفتوح العضوية بمثابة المنبر المركزي للمناقشات المتعلقة بالأمن السيبراني في الأمم المتحدة حتى نهاية ولايته، وتتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك من خلال البناء على توافق الآراء الذي توصلنا إليه بشق الأنفس في التقريرين المرحليين السنويين السابقين. وتناشد الرابطة الدول الأعضاء إدراك أهمية الحفاظ على توافق الآراء بشأن مسألة أمن الفضاء السيبراني المهمة وإدامته. وينبغي لنا أيضا أن نتجنب إنشاء آليات موازية و/أو عمليات متداخلة لن تؤدي إلا إلى زيادة تقييد الموارد المحدودة للأمم المتحدة ودولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، تعتقد الرابطة اعتقادا راسخا أنه من المهم أن تكون هناك عملية أحادية المسار تعتمد على التوصيات بتوافق الآراء للفريق العامل المفتوح العضوية بشأن الحوار المؤسسي المنتظم. ولا تزال الرابطة ملتزمة تماما بالعمل البناء مع جميع الشركاء من أجل تحقيق هذه الغاية.

وفي إطار الرابطة، يشمل التعاون في مجال الأمن السيبراني الركائز والقطاعات، بالاسترشاد بالخطة الرئيسية الرقمية لعام 2025 للرابطة واستراتيجيتها للتعاون في مجال الأمن السيبراني للفترة 2021-2025، اللتين اعتمدهما وزراء الشؤون الرقمية في الرابطة في شهر كانون الثاني/يناير 2022. وقد بذلت الدول الأعضاء في الرابطة جهودا لتنفيذ تدابير معززة للأمن السيبراني تتفق مع استراتيجية الفترة 2021-2025 في ضوء زيادة الهجمات والتهديدات العالمية للأمن السيبراني التي طرأت مؤخرا واستجابةً للتطورات الجديدة في المجال السيبراني. وفي الوقت نفسه، تعمل الرابطة حاليا على تنفيذ خطة العمل الإقليمية الآسيوية بشأن تنفيذ فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، التي تم وضعها لأجل الدول الأعضاء في الرابطة لتحديد المجالات

وتؤيد الرابطة البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتؤكد الرابطة من جديد التزامها ببناء فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومأمون ومستقر ويمكن الوصول إليه وقابل للتشغيل البيئي وسلمي وقابل للتكيف، يشكّل عامل تمكين للتقدم الاقتصادي وتعزيز الترابط الإقليمي وتحسين مستويات المعيشة للجميع. وفي الوقت نفسه، تدرك الرابطة مدى تفشي التهديدات السيبرانية التي ما فتئت تتنامى والتي تتخطى حدود البلدان بطبيعتها. وفي خضم الرقمنة الاقتصادية الواسعة النطاق وانتشار الأجهزة المتصلة بالإنترنت في جميع أنحاء بلدان الرابطة، أصبحنا معرضين بشكل متزايد للأنشطة الخبيثة في الفضاء السيبراني التي لها القدرة على تقويض السلام والأمن. وفي هذا الصدد، تعتبر الرابطة أن الدول بحاجة إلى العمل معا للاستجابة بفعالية للتهديدات السيبرانية، وتقليل خطر سوء الفهم وسوء التقدير من خلال بناء الثقة، وتسخير فوائد التكنولوجيا مع الاعتراف بأن الأمن السيبراني هو شأن شامل يتطلب الخبرة المنسقة لأصحاب المصلحة المتعددين في مختلف المجالات.

وتشدد الرابطة على الدور المركزي للأمم المتحدة في المناقشات المتعلقة بالأمن السيبراني. وفي هذا الصدد، تؤكد الرابطة من جديد دعمها لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 بوصفه أحد تدابير بناء الثقة ومنتدى لبناء وإعادة بناء توافق الآراء بشأن تلك المسألة المهمة. ولذلك، ترحب الرابطة باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية بتوافق الآراء في دورته الموضوعية الخامسة المعقودة في تموز/يوليه 2023 (انظر A/78/265). وتقخر الرابطة بأن مبادراتها - ولا سيما دليل جهات الاتصال المعنية بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للمنتدى الإقليمي للرابطة والمصنوفة الخاصة بخطة العمل الإقليمية للرابطة بشأن تنفيذ معايير السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني - قد ساهمت بشكل مفيد في المناقشات الدولية المتعلقة

أحرزه افتتاح مركز التميز للأمن السيبراني والمعلومات التابع لاجتماع وزراء الدفاع في الرابطة وفريق الخبراء العامل المعني بالأمن السيبراني التابع لاجتماع وزراء الدفاع الموسع للرابطة. وتشمل الإنجازات البارزة التي تحققت في السنوات الأخيرة وضع دليل جهات الاتصال والموظفين التقنيين، ووضع مسرد المصطلحات السيبرانية المجمع، وتنفيذ تمرين عملي، وإنشاء البوابة الإلكترونية لفريق الخبراء العامل المعني بالأمن السيبراني التابع لاجتماع وزراء الدفاع الموسع للرابطة.

وفي الختام، تكرر الرابطة التأكيد على التزامها بأن تصبح جاهزة للمستقبل من أجل تمكين التقدم الاقتصادي وتحسين أسلوب حياتنا وضمان السلام والأمن للجميع. ونتطلع إلى المساهمة بشكل بناء، مع أعضاء المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين، في النهوض بأهدافنا المشتركة المتمثلة في وجود فضاء سيبراني سلمي ومأمون وقابل للتشغيل البيئي وقابل للتكيف.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك نيابة عن الاتحاد الروسي، إثيوبيا، وإريتريا، وباكستان، وبوروندي، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ودومينيكا، وزمبابوي، والصومال، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، وفنزويلا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، ونيكاراغوا وبلدي الصين.

وبمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاتخاذ القرار 234/76، المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي"، نؤكد بصفتنا مقدمي القرار، أن من حق جميع الدول غير القابل للتصرف للإسهام في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية الموجهة للأغراض السلمية. وإزاء خلفية الحقبة الجديدة، ومع مراعاة التأثير المحتمل لأوجه التقدم العلمي والتكنولوجي على صعيد الأمن العالمي، تصبح أهمية الاستخدامات السلمية أكثر بروزاً من حيث تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملموسة لضمان تنفيذ القرار بفعالية.

التي تحتاج إلى مزيد من الدعم لتنفيذ المعايير، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون الدولي.

وتعزيزاً لقدرات الرابطة على الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني، اتفقت الرابطة على إنشاء فريقها المعني بالتصدي للطوارئ الحاسوبية بغية تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات والهجمات في الوقت المناسب في ما بين الأفرقة الوطنية للاستجابة للطوارئ الحاسوبية التابعة للدول الأعضاء في الرابطة.

ونظراً إلى أن الأمن السيبراني يشكل قضية شاملة لعدة قطاعات، أنشئت لجنة تنسيق الأمن السيبراني التابعة للرابطة لتعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين في مجال الأمن السيبراني. وتضم اللجنة ممثلين من الهيئات القطاعية ذات الصلة لتعزيز التنسيق بين القطاعات بشأن الأمن السيبراني في ظل احترام مجالات عمل الهيئات القطاعية.

وتشدد الرابطة على أهمية التعاون الدولي وبناء القدرات في ميدان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتمكين الدول، ولا سيما البلدان النامية، من التصدي للتهديدات السيبرانية وتنفيذ القواعد الطوعية الإحدى عشر غير الملزمة للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتحققاً لهذه الغاية، بدأت الرابطة بتنفيذ مشروع الدرع السيبراني الذي اعتمده للفترة من عام 2023 إلى 2026 لاستكمال جهودها الراهنة لبناء القدرات، بما في ذلك مركز التميز في مجال الأمن السيبراني المشترك بين الرابطة وسنغافورة الموجود في سنغافورة، ومركز بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني المشترك بين الرابطة واليابان الموجود في تايلند، وذلك دعماً للهدف المشترك المتمثل في تعزيز قدرات المنطقة. وتتطلع الرابطة إلى العمل بالشراكة مع الأمم المتحدة في هذا الصدد، لا سيما من خلال الشراكة الشاملة بين الرابطة والأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تعمل الرابطة مع الشركاء الدوليين لتعزيز التعاون الدولي في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال منابر مثل اجتماع ما بين الدورات للرابطة بشأن أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها. كما ترحب الرابطة بالتقدم الذي

وتكرارا على الإطار الآخذ في التطور للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، القائم على الاعتراف بأن القانون الدولي نافذ في الفضاء السيبراني، وعلى التقيد بالقواعد الطوعية غير الملزمة لسلوك الدول، وبناء القدرات، وتعزيز التدابير العملية لبناء الثقة من أجل الحد من مخاطر النزاع. ويمثل التوافق الدولي الواسع حول هذه العناصر الأربعة الإنجاز الأبرز للدبلوماسية في المجال السيبراني في العقد الماضي.

وتمثل الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا من دون مبرر أو سابق استقزاز تحديا خطيرا للنظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك في المجال السيبراني. أما الهجمات السيبرانية المدمرة ضد أوكرانيا، والتي غالبا ما تتزامن مع هجمات صاروخية، فهي غير مسبوقة ولها نتائج غير مباشرة على بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا. فقد عانت أوكرانيا في العام الماضي، من البرامجيات الخبيثة التي تسمح البيانات، أكثر من أي بلد آخر في أي وقت، ولكنها نجحت أيضًا في منع العديد منها، وذلك بفضل دفاعها وصمودها الاستثنائيين في المجال السيبراني.

وقد أثرت بيئة التهديد المتغيرة في أوروبا الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا، بالإضافة إلى التهديدات الأخرى الآخذة في التنامي والتطور من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، على الطريقة التي نتعامل بها كاتحاد أوروبي مع العمليات السيبرانية الخبيثة. وقد عززنا التزامنا بتنفيذ المزيد من التدقيق والتحسين المستمر للمنعة السيبرانية داخل الاتحاد الأوروبي وتطوير المزيد من الاستراتيجيات بشأن أفضل السبل للتصدي للتهديدات السيبرانية التي ترد من جميع الجهات الخبيثة.

ومع الإقرار بأن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلام والأمن الدوليين، لأصحاب المصلحة الآخرين دور أساسي يتعين عليهم أن يؤدونه في هذا الصدد. ويمثل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامهما للفترة 2021-2025، المنشأ عملا بالقرار 240/75، فرصة للمجتمع الدولي لتبادل الآراء بشكل مفتوح وشامل وشفاف بشأن

ونرحب بالالتزامات السياسية وبالجهود الملموسة التي تبذلها الدول الأعضاء في تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية، وكذلك بالتقدم المحرز في الأطر المتعددة الأطراف ومن خلال القنوات الثنائية الأطراف. وفي الوقت نفسه، تستمر القيود التي لا موجب لها على الصادرات الموجهة إلى البلدان النامية من مواد ومعدات وتكنولوجيا مخصصة للأغراض السلمية. ونعيد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية، والحاجة إلى إجراء مزيد من المداولات بشأن هذا الموضوع الهام في إطار الأمم المتحدة بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع وباستخدام الآليات والترتيبات الدولية والإقليمية والثنائية القائمة، وفقا للقرار. ونناشد الدول الأعضاء مواصلة الحوارات بشأن تعزيز الاستخدامات السلمية والتعاون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك عن طريق تحديد الثغرات والتحديات، فضلا عن الأفكار والفرص لتعزيز التعاون واستكشاف السبل الممكنة للمضي قدما.

وسنقدم مشروع قرار بعنوان "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي" إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين في عام 2024. ونرحب بالمشاركة النشطة لجميع الدول في عملية المتابعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيد كارزمارز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد وهي: مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ وآيسلندا والنرويج البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والبلدان الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن موناكو وسان مارينو.

وعلى مدى العقد الماضي، أشار المجتمع الدولي بوضوح إلى أن النظام الدولي القائم على القواعد يسري أيضا على سلوك الدول في الفضاء السيبراني. وقد أكد جميع الأعضاء في الجمعية العامة مرارا

وعلى نحو ما ورد في قرار العام الماضي 37/77، يهدف هذا الاقتراح إلى تزويد الدول بالمرونة اللازمة لمعالجة المسائل التي من شأنها أن تستفيد من المناقشات السياسية وتبادل المعلومات والتنفيذ العملي. وسوف يكون بقيادة الدول، وسوف يسعى أيضا إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، الأمر الذي سيبطخ مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، لتناول وجهات نظرهم الفريدة وعرضها. ويقود العديد من أصحاب المصلحة من غير الدول أصلا مبادرات تهدف إلى بناء الثقة بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وسيؤدي إشراك تلك الجهات إلى نتائج أقوى تأثيرا وسيساهم في الشفافية والمصادقية والاستدامة في تنفيذ الإطار.

والأهم من ذلك هو أن من شأن إقامة منبر دائم أن يسمح للمجتمع الدولي بتركيز مناقشاته على الجوهر وعلى تعزيز التعاون والثقة بين الدول بدلا من إجراء مناقشات متكررة بشأن العمليات في المستقبل. وينبغي ألا نفوت هذه الفرصة للنهوض بعملنا في بيئة مستقرة، ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييدا تاما القرار المقابل المقدم إلى الجمعية العامة لهذه الغاية. وبغية الحفاظ على عملية أحادية المسار في الأمم المتحدة، نحتاج إلى إنشاء آلية دائمة بعد اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي للفترة 2021-2025، وينبغي أن يستند نطاقها وهيكلها ومحتواها إلى المناقشات التي ستجري داخل الفريق العامل المفتوح العضوية في عامي 2024 و 2025.

وبالنظر إلى الطبيعة المتصاعدة لتهديدات الأمن السيبراني في العالم، من المهم أكثر من أي وقت مضى تعميق تعاوننا في المجال السيبراني مع الشركاء الدوليين وتعزيز فهم مشترك لكيفية سريان القانون الدولي وكيفية مواصلة تنفيذ إطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول. ولهذا السبب، يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار A/C.1/78/L.60، الذي قدمته فرنسا، لإنشاء آلية برعاية الأمم المتحدة لتكون محفلا مرنا حيث يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إجراء مناقشات عملية بشأن أفضل السبل لتأمين الفضاء السيبراني للجميع.

الاستخدام المسؤول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من قبل الدول بطريقة تتفق مع القانون الدولي.

ونرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في عام 2023 بشأن التقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/78/265)، ونشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي مساره لمواصلة تعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء السيبراني. ورغم أنه كان بوسع التقرير المرحلي السنوي أن يذهب إلى أبعد من ذلك، فهو يحدد العديد من القرارات والخطوات التالية التي يمكن اعتبارها طرقا ملموسة وقابلة للتنفيذ للمضي قدما في تعزيز إطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول والقانون الدولي.

وما زال هناك الكثير بعد مما ينبغي إنجازه، لا سيما فيما يتعلق بدعم التنفيذ العملي لنتائج تلك المناقشات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى مواصلة العمل مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمضي قدما في تلك الجهود، ولا سيما من خلال حوار شامل بشأن صياغة برنامج عمل للأمم المتحدة، استنادا إلى النتائج المتفق عليها التي توصلت إليها أفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي وتقرير الأمين العام.

وإن التأييد الواسع النطاق الذي حظي به القرار 37/77 في دورة العام الماضي للجنة الأولى، بأغلبية 157 صوتا مؤيدا، والذي شاركت في تقديمه مجموعة أقاليمية من 74 بلدا، أكد من جديد التزام الدول بتنفيذ الإطار المعياري المتفق عليه من خلال آلية دائمة وشاملة وعملية المنحى. وهو يبرهن بوضوح عن التطلع المشترك للغالبية العظمى من الدول إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الفضاء السيبراني من خلال منصة دائمة وتعاونية تعزز تبادل المعرفة وأفضل الممارسات، وتتجنب ازدواجية الجهود، وتساعد في جهود التنفيذ الوطنية والإقليمية. وقد شاركت أكثر من 40 دولة، من جميع المجموعات الإقليمية، في تقديم مذكرات خطية، وأصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا (A/76/77) يقدم مضمونا قيما وتوصيات بإجراء المزيد من المناقشات الشاملة بشأن برنامج العمل.

الدولي يمكن أن يواصل مشاركته البناءة خلال المراحل الصعبة على المستوى السياسي. وفي هذا السياق، تدعم جنوب أفريقيا مقترحات إنشاء مستودع للتهديدات وبوابة إلكترونية عالمية للتعاون في مجال الأمن السيبراني. وعلى ثقة بأن الدورات المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية يمكن أن تواصل تطوير تلك الأفكار.

ونعتقد أنه في حين أن العملية الحكومية الدولية ستستفيد من الإحاطات التي يقدمها الخبراء المعنيون من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي العادل، نرى أن رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية قد استخدم صلاحياته في الدعوة إلى عقد الاجتماعات لدعوة مختلف أصحاب المصلحة إلى تبادل وجهات نظرهم بشأن تنفيذ أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك تمكن الفريق العامل المفتوح العضوية من استقطاب أكبر عدد ممكن من الآراء المتنوعة إلى عمله.

وقد استفادت جنوب أفريقيا بوصفها بلدا ناميا، من تبادل الآراء بين الدول بشأن الفريق العامل المفتوح العضوية ونؤيد الرئيس وجدوله الزمني المقترح لتسهيل عملية الاتفاق على مستقبل مناقشاتنا كمجتمع دولي. ونعتقد جنوب أفريقيا أنه من الضروري بالنسبة إلينا أن نحمي العمليات القائمة مثل تلك العمليات، والتي تُبث نجاحها في الأوقات الصعبة.

السيد القيسي السيد القيسي (الأردن) (تكلم بالعربية): بداية، اسمح لي باسم المجموعة العربية أن أؤكد على ضرورة وقف الحرب والعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، الذي تدينه المجموعة بأشد العبارات. والسماح بالوصول الآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية والطبية الأساسية، ووقف التهجير القسري للفلسطينيين.

وعودة إلى نقاشنا المواضيعي اليوم، أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز.

وفيما يتعلق بالشق الخاص بالتدابير الأخرى لنزع السلاح، تؤكد المجموعة العربية أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد

ولا يمكننا ضمان وجود فضاء سيبراني مفتوح ومستقر ومأمون بشكل فعال إلا إذا تعاوننا وحسنّا التنسيق والتكامل وكسرنا أطواق العزلة وابتكرنا أساليب جديدة ومبتكرة للتصدي للسلوكيات السيبرانية الخبيثة. وذلك ما يقع تحقيقه في صميم مطامح الاتحاد الأوروبي.

السيد لاغاردان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب

أفريقيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وترحب جنوب أفريقيا باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني بتوافق الآراء (A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021 - 2025. وكانت هذه العملية مهمة في بناء الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون السلمي بين الدول. وفيما يتعلق بالتهديدات العديدة التي تواجهها الدول، ترى جنوب أفريقيا أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تعاونية للتصدي للتهديدات التي تحقّق بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و نشارك بحسن نية في الفريق العامل المفتوح العضوية لضمان أن يجري الحوار بين الدول برعاية الأمم المتحدة التي هي محفل عالمي متعدد الأطراف يعزز التسوية السلمية للمنازعات. وتعتبر جنوب أفريقيا أن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين في الفضاء السيبراني يمثل مسؤولية جماعية. ونعتقد أنه ينبغي للدول أن تستخدم القواعد والمعايير والمبادئ الإحدى عشر الحالية للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني بصيغتها الحالية بينما نبحث في إمكانية وضع إطار أوسع للتعاون.

ويقدم لنا التقرير المرحلي السنوي الثاني تدبيرين شاملين من تدابير بناء الثقة وهما: العمل المستمر على إقامة حوار مؤسسي منتظم ودليل جهات الاتصال. ونعتبر كذلك الفريق العامل المفتوح العضوية ونتائج التوافقية من تدابير بناء الثقة في حد ذاته، ونشيد برئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، السفير برهان غفور، وفريقه على جهودهم لضمان تحقيق نتائج ملموسة والحفاظ على المنحى العملي للعملية. وأظهرت لنا المناقشات المتعلقة بالأشكال المختلفة لتبادل الآراء بين الدول بشأن التهديدات المحتملة والناشئة أن المجتمع

ضد أي هجمات تخريبية. وهو ما أكدته تقارير عدة فرق متابعة من الخبراء الحكوميين ومجموعات العمل مفتوحة العضوية السابقة. وتحرص المجموعة على استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات، واستمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال، الذي بات يؤثر على جميع المرافق الحيوية لمختلف الدول. ويشهد تزايد لافتا في توظيفه في أغراض تخريبية تخل بالأمن الدولي.

ختاما، تؤكد المجموعة العربية حرصها على المشاركة الفاعلة في الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملا بموجب قرار الجمعية العامة 240/75. وترحب بالاعتماد التوافقي للتقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل (انظر A/78/265)، وتتطلع لعقد مشاورات مركزة حول مختلف المقترحات ذات الصلة، بما يسهم في دعم الدول النامية لمواجهة التحديات الناجمة عن استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى التهديدات المتصاعدة في هذا المجال.

السيد سيرى (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وعن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأود في هذا الصدد أن أضيف بعض النقاط بصفقتنا الوطنية.

وتتعلق ملاحظتي الأولى بأهمية تعزيز التدابير التعاونية في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فغالبا ما توصف التكنولوجيا بأنها سيف ذو حدين، فهي أداة قيّمة ولكنها تنطوي أيضا على مخاطر كبيرة. ومع ذلك، كلما زاد ترابطنا، برزت الهجمات السيبرانية كتهديد رئيسي للبنية التحتية الرقمية، متسببة في انقطاع الخدمات وسرقة البيانات والاحتيايل. وفي هذا الصدد، تشدد إندونيسيا على ضرورة اتخاذ تدابير تعاونية بين جميع الدول الأعضاء لضمان وجود فضاء سيبراني آمن ومأمون ومستقر.

وفي هذا الصدد، تعيد إندونيسيا تأكيد دعمها لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 بما في ذلك التركيز على بناء القدرات

الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر السبيل الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتدعو المجموعة العربية جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية في الإطار الدولي المتعدد الأطراف. وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة المحوري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتود المجموعة العربية أن تعبر عن قلقها إزاء زيادة التوتر والإنفاق العسكري العالمي، الذي يمكن إفراد جزء كبير منه لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر حول العالم، لا سيما في البلدان النامية، ومنها الدول العربية. وتؤكد المجموعة مجددا أهمية متابعة تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، الذي عقد في عام 1987. وكذلك متابعة تأثير زيادة النفقات العسكرية على معدل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

إن الاستمرار في امتلاك وتحديث الترسانات النووية يعدان من أشد الأخطار على السلم والأمن الدوليين وعلى التنمية المستدامة. ولذلك، تشدد المجموعة العربية على ضرورة أن تراعي المحافل الدولية لنزع السلاح المعايير ذات الصلة عند التفاوض على معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والحد من التسلح، وعلى ضرورة أن تسهم جميع الدول في ضمان الامتثال للمعايير البيئية في تنفيذ تلك المعاهدات والاتفاقيات.

وفي مجال الأمن السيبراني، تعبر المجموعة العربية عن قلقها إزاء تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة تخريبية تخل بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك أنشطة تقوم بها المنظمات الإرهابية والإجرامية. وتؤكد المجموعة العربية على ضرورة استمرار الأمم المتحدة في العمل على تطوير قواعد ملزمة تنظم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال الحيوي، بما يواكب تطورات المتسارعة، فضلا عن الحاجة إلى مواصلة التعاون الدولي والحفاظ على دور مركزي للأمم المتحدة في هذه الجهود.

وتؤكد المجموعة على أهمية دعم التعاون الدولي لتعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يحصن الدول ويعزز قدراتها

وعلىنا أن نتجنب تقديم مشاريع قرارات متنافسة بشأن الموضوع نفسه، فقد يؤدي ذلك إلى تجزئة عمل اللجنة الأولى إذ قد ينتج عمليات متوازية من شأنها تقييض عمل الفريق العامل المفتوح العضوية. وعوضاً عن ذلك، سوف نواصل استخدام الفريق العامل المفتوح العضوية لمناقشة التعاون المطرد وتبادل أفضل الممارسات والقدرات فيما بين البلدان للتصدي بفعالية لتحديات الأمن السيبراني، وتقليص الفجوة الرقمية، وتيسير التقدم الاقتصادي والاجتماعي بدون أي عوائق.

السيد حجازي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أعرب عن إدانتنا الشديدة لاستمرار استهداف الفلسطينيين في غزة. ونكر دعواتنا لوقف إطلاق النار بشكل عاجل وغير مشروط، ونناشد إسرائيل بالإبقاء الفوري لمحاولاتها دفع أكثر من مليون مدني في جنوب غزة إلى النزوح القسري. كما يجب أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية بدون أي عوائق للتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية المستمرة للشعب الفلسطيني.

وتؤيد مصر البيانين اللذين ألقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية وترغب في الإدلاء بالملاحظات التالية.

وتؤكد مصر مجدداً أن الصكوك غير التمييزية والمتعددة الأطراف والملزمة قانوناً هي أكثر التدابير فعالية لتحقيق تقدم مستدام في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ويمثل الالتزام المستمر لجميع الدول بالتعهدات المتفق عليها سابقاً وبالقانون الدولي شرطاً لازماً لصون السلام والأمن الدوليين وتجنبّ الفوضى - مع أخذ التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في عدة مجالات استراتيجية في الاعتبار، وهي مجالات تؤثر تأثيراً مباشراً على الأمن الدولي وقد تُركت بدون أي قواعد واضحة متفق عليها دولياً بما يمنع تحولها إلى معترك لسباقات التسلح والنزاعات المسلحة ولضمان الاستمرار الموثوق به للتكنولوجيات ذات الصلة ومساهمتها في التنمية والرفاه.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك، الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي وتنظيم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مجال الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ومن الواضح أن عدم إحراز تقدم في

وبناء الثقة. وسيساعد ذلك الدول في تعزيز قدراتها في مجال الأمن السيبراني. وأطلقت إندونيسيا من جانبها مؤخراً استراتيجيتها الوطنية للأمن السيبراني في تموز/يوليه. وسيؤدي ذلك إلى تمكين وكالتنا الوطنية للأمن السيبراني المنشأة حديثاً بدرجة أكبر وإلى تعزيز الإطار القانوني لحماية مستخدمي الحاسوب والبنية التحتية الوطنية الحيوية والفضاء السيبراني من خلال تشريعات، مثل قانون خصوصية البيانات لعام 2022 وقانون المعلومات والمعاملات الإلكترونية لعام 2008. وتتطلع إندونيسيا إلى مواصلة المناقشة بشأن تعزيز بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني داخل الفريق العامل المفتوح العضوية.

وتتعلق نقطتي الثانية بتعزيز الأطر والمعايير المتعددة الأطراف بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي المشهد الأمني الدولي الراهن، يبدو أن التعاون القائم على التوافق في الآراء أخذ في التضائل. ولن نسمح بحدوث ذلك في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن شأن هذا الاتجاه أن يمكّن الجهات الفاعلة الخبيثة من تعكير أمن الفضاء السيبراني، مهددة السلام والاستقرار الدوليين. لذلك، وبالنظر إلى السياق غير المستقر لبيئتنا الدولية، تشيد إندونيسيا بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء لاعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) بتوافق الآراء. وقد تمكّن الفريق العامل المفتوح العضوية، بفضل نهجه الشامل والمتدرج، من أن يصبح منصة تسهّل التعاون والشفافية وتدابير بناء الثقة بشأن مسألة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ترحب إندونيسيا بتنفيذ دليل جهات الاتصال وتتطلع إلى ذلك باعتباره أحد النتائج الملموسة للفريق العامل المفتوح العضوية. ولذلك من الضروري أن نحافظ على حرمة الفريق العامل المفتوح العضوية كإطار شامل لإدارة المخاطر السيبرانية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والممارسات الجيدة في مجالات الفضاء السيبراني.

وإذ بلغنا منتصف ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية، أود تأييد البيانات التي أدلت بها الوفود بشأن مشروع قرار مقترح يتعلق بالآلية المستقبلية للتداول بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المهم أن نبقي على اتساق مع العناصر المشتركة للآلية المستقبلية، على النحو المعتمد بتوافق الآراء في التقرير المرحلي السنوي الثاني.

المنصوص عليه في الفقرة 55 من التقرير المرحلي السنوي الثاني التوافقي للفريق العامل المفتوح العضوية. وينبغي أن تحدد الثغرات المحتملة في الإطار الحالي من خلال تنفيذ النتائج التوافقية، وتعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، وتواصل تطوير الإطار الحالي للمعايير والقواعد والمبادئ، بالإضافة إلى التعهدات الملزمة.

وفي هذا السياق، نرحب بالدعم المتزايد للتركيز على تنفيذ الإطار الحالي المتفق عليه ومواصلة تطويره. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل دعم الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي في سبيل اختتام أعماله بنجاح، وأن نكرس جهودنا للتوصل إلى أسس مشتركة لإنشاء الآلية المستقبلية، استناداً إلى عمل الفريق العامل المفتوح العضوية. وفي هذا السياق، نشجع جميع الوفود على تجنب استباق المفاوضات الجارية أو فرض إنشاء مسارات موازية قبل الأوان ليس فقط في إطار المجموعة 5 وإنما أيضاً في سائر المجالات. فلن يؤدي هذا الاتجاه إلا إلى مزيد من الانقسامات والطرق المسدودة.

السيدة غوميز ساردينياس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. كما نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الصين بشأن التعاون الدولي للاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي.

ونعرب مجدداً عن التزام كوبا بنزع السلاح العام الكامل الذي سيمكننا من تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وندعو إلى اعتماد تدابير أخرى لنزع السلاح والأمن الدولي تساعدنا على بناء عالم يسوده السلام بأسرع ما يمكن. ويجب أن نحدّ من المبالغ الهائلة التي تُنفق على العسكرة. فمن شأن هذا المال، والتقدم العلمي والتكنولوجي المكرسين الآن لتمويل المجمع الصناعي العسكري ووضع وإنتاج وتحديث الأسلحة التي تزداد تطوراً، أن يقدم فوائد لا حصر لها للبشرية إذا ما استخدمت في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

ويجب علينا نحن الدول الأعضاء أن نواصل العمل للحفاظ على تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال

التصدي للتهديدات الأمنية العديدة التي تنشأ في مثل هذه المجالات لا يرجع إلى نقص الخبرة الفنية من جانب المجتمع الدولي بل إلى استمرار الاعتقاد الخاطئ لدى بعض الدول بإمكانية الحفاظ على الهيمنة المطلقة في هذه المجالات. وبالتالي تقاوم هذه الدول أي جهود رامية إلى وضع نظم متعددة الأطراف وقانونية ومنصفة تحظر الاستخدامات الخبيثة لهذه التكنولوجيات وإضفاء طابع التسلح عليها، الأمر الذي سيؤدي إلى سباق للتسلح لا يمكن لأي طرف الفوز فيه.

ونرحب بالاختتام الناجح للدورة السنوية الثانية للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، المنشأ عملاً بالقرار 240/75، واعتماد تقريره المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) وورقة العناصر المتعلقة بتفعيل دليل نقاط الاتصال العالمية، فضلاً عن التوصيات المتعلقة بتفعيل الأخرى التي من شأنها أن تمهد الطريق نحو إجراء مناقشات مركزة بشأن المسائل والمقترحات العالقة في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية.

وقد عُرض على الفريق العامل المفتوح العضوية العديد من الأفكار الخلاقة والمقترحات البناءة، بما في ذلك الحوار المؤسسي المنتظم برعاية الأمم المتحدة، بوصفه برنامج عمل محتملاً للأمم المتحدة بشأن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، اشتركت مصر مع فرنسا في إطلاقه منذ عام 2002، وجرى تطويره بدعم من مجموعة أقاليمية من الدول بهدف استكمال عمل الفريق العامل المفتوح العضوية عند انتهاء ولايته بعد عام 2025.

وفي هذا السياق، قدمت مصر موقفها الوطني بشأن العملية المستقبلية للحوار المؤسسي المنتظم على الموقع الشبكي للفريق العامل المفتوح العضوية. ونتفق مع وجهة النظر القائلة بأن أي عملية في المستقبل بشأن هذا الموضوع يجب أن تتضمن ركيزة تخص تنفيذ الإطار المتفق عليه وتوفير بناء القدرات للبلدان النامية في هذا الصدد. وينبغي أن تكون هذه الآلية مرنة وعملية المنحى وذات مسار واحد ودائمة وقائمة على توافق الآراء برعاية الأمم المتحدة، على النحو

الذي يحد بشكل كبير من فرص الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لصالح الشعب الكوبي.

و على قناعة بأن نزع السلاح العام الكامل ولا سيما نزع السلاح النووي، هو أمر ضروري وممكن. وستواصل كوبا تشجيع اعتماد تدابير فعالة ستتمكننا من تحقيق ذلك الهدف النبيل.

السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سري لانكا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأنا أدلي بالبيان التالي بصفتي الوطنية.

يتسم العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين أساسا بالتقدم السريع وبالثورات في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالفعل في حقبة بالغة الأهمية من العصر الرقمي وفي عالم يجني ثمار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فاليوم، ترتبط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتباطا وثيقا بحياتنا اليومية نحن البشر على نحو لم يسبق له مثيل. ويشهد الفضاء الافتراضي الذي نسكنه يوميا على الدور الحيوي الذي أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤديه، بدءا من الدول ووصولاً إلى الأفراد. وبعد انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الأنشطة البشرية، أصبحت عاملا تمكينيا في جميع تلك المجالات.

وفي بلدي، أطلق برنامج يدعى (DIGIECON Sri Lanka 2023-2030) في شهر أيار/مايو، يسلط الضوء على التأزر الكبير بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقدم الاقتصادي في سري لانكا مع عزم راسخ على تحويل سري لانكا إلى بلد شامل للجميع من الناحية الرقمية. ويهدف البرنامج، الذي يشمل خطة رئيسية رقمية رئيسية وإطار عمل للسياسات التنظيمية، إلى جانب سلسلة من الفعاليات السنوية، إلى تسريع وتيرة اقتصاد سري لانكا ليصبح اقتصادا رقميا شاملا عبر الاستفادة من حلول قائمة على التكنولوجيا المتقدمة.

وبينما يبشرنا الفضاء السيبراني بتلك الحدود، وعلى الرغم من كل ميزاته الإيجابية، كما هو الحال مع الأشكال الأخرى للتكنولوجيات

نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونشير إلى أنه يجب أن تمتثل هذه المفاوضات للمعايير البيئية الدولية الملزمة. وندعم التفاوض بشأن مبادرات ملزمة قانونا لمنع عسكرة الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني وحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد لاغاردان (جنوب أفريقيا).

نحن ندعم العمل المستمر للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، الذي يمكّن الدول الأعضاء من مناقشة القضايا بشفاافية وشمولية وعلى قدم المساواة. وكدليل على التزامنا بذلك المنتدى، تؤيد اعتماد تقريره المرحلي السنوي الثاني بتوافق الآراء (انظر A/78/265)، مع أننا كنا نعلق آمالا أكبر، لا سيما فيما يتعلق بإحراز تقدم في وضع معايير إضافية لسلوك الدول المسؤول في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب ألا نحكم مسبقا على نتائج المناقشات بشأن الآلية المستقبلية للحوار المؤسسي المنتظم، كما يجب ألا نشجع برنامج العمل المقترح على حساب المبادرات الوطنية الأخرى.

ويجب ألا تُستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة للحرب، بل لأغراض سلمية حصرا. ونرفض الاستخدام العدائي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات سواء بشكل علني أم خفي بهدف تخريب النظام القضائي والسياسي للدول أو لارتكاب أعمال إرهابية أو للتحريض على تلك الأعمال. ونرفض استخدام القوة بوصفها ردا مشروعا على الهجمات السيبرانية.

ونرفض وسائل الحرب غير التقليدية التي تواصل حكومة الولايات المتحدة استخدامها ضد كوبا والموارد الهائلة التي تخصصها لتحقيق تلك الغاية. وندين استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وغيرها من المنصات الرقمية لزراعة استقرار بلدنا ونشر أخبار كاذبة وتشجيع تغيير النظام. ونعارض التلاعب بالإنترنت في كوبا، الذي ينتهك المعايير المتفق عليها دوليا في هذا الصدد. وناشد الولايات المتحدة وضع حد فورا للحصار المالي والتجاري المستمر ضد كوبا،

الذاتية على المدى القصير غنيان عن التعريف كذلك، سواء أكان ذلك من خلال الاستخدام الخبيث للتكنولوجيات الحالية أم اختراع التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي أو منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ولا يمكننا أن نتحمل الأخطاء الفادحة التي تعرّض وجودنا للخطر.

السيدة ليبانا (الفلبين) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل تايلند، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أقدم النقاط التالية بصفتي الوطنية.

إننا نؤيد بقوة مشروع قرار حركة عدم الانحياز A/C.1/78/L.5 بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية، الذي يؤكد على أهمية المواءمة بين نزع السلاح والأهداف الإنمائية العالمية. ويدعو مشروع القرار إلى خفض النفقات العسكرية وإعادة توجيه الموارد نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يسد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهو يؤكد على الصلة الوطيدة التي تربط بين نزع السلاح والتنمية وعلى دور الأمن في تحقيق السلام والازدهار.

وتؤيد الفلبين تأييدا تاما مشروع قرار حركة عدم الانحياز A/C.1/78/L.4 بشأن المعايير البيئية ونزع السلاح، الذي يؤكد على الصلة الحاسمة بين حماية البيئة والأمن العالمي، ويدعو إلى تعزيز نزع السلاح بطريقة مسؤولة مع التركيز على صون البيئة. وتتضمن الفلبين إلى حركة عدم الانحياز في تسليط الضوء على أهمية تعددية الأطراف في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار، وتؤكد على الدور القوي للتفاوض والتعاون بشفافية بين الدول في صون السلام والأمن العالميين.

وفيما يتعلق بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، تؤيد الفلبين تأييدا تاما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. وتؤكد على التأثير الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية والحاجة إلى أن تتبع الدول سلوكا مسؤولا

التحويلية، فقد أصبح أيضا ملاذا تتغمس فيه جهات مختلفة في الأنشطة الإجرامية والإرهابية، ويقوم فيه كذلك أصحاب المصالح المكتسبة بنشر الكراهية والتعصب والتحريض على العنف، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة مستويات غير مسبوقة من الثغرات، من حيث الهجمات السيبرانية وغيرها من الأنشطة الخبيثة التي تستهدف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي عطلت بالتالي حياة الملايين من الناس بضغط بضع أزرار.

ولذلك تدعم سري لانكا المداولات المتعددة الأطراف ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، المنشأ عملا بالقرار 240/75. وهي الآلية الوحيدة الشاملة المتبعة داخل الأمم المتحدة بمشاركة نشطة ومتساوية لجميع الدول. ونرحب باعتماد تقريره المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) وبإنشاء الدليل العالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية، ونتطلع إلى المداولات المقبلة للفريق. ونتابع أيضا باهتمام المناقشات الجارية في إطار اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية.

ونشدد على أن استخدام هذه التكنولوجيات يجب أن يجري وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي - ولا سيما مبادئ السيادة والتساوي في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو عن استعمالها في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للمنازعات واحترام حقوق الإنسان - والامتثال للمبادئ الراسخة للتعايش السلمي فيما بين الدول. وبالتالي، فإن سن التشريعات واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الأنشطة غير القانونية والإجرامية التي تستهدف الأفراد أو القطاعات أو الوكالات الحكومية هي المسؤولية الرئيسية للدول المعنية، ومع ذلك فإن العديد من البلدان النامية، بما فيها بلدي، تعاني من القيود التي تعيق قدراتها.

إن قدرة البشر على الإبداع غنية عن التعريف. كما أن قدرتهم على تدمير أنفسهم بنفسهم من خلال إبداعهم وسعيهم لتحقيق مصالحهم

السريع لتلك التكنولوجيات، فمن الأهمية بمكان أن نتمسك بالقانون الدولي وأن نحافظ على أعلى المعايير الإنسانية. ويضمن استيعاب الجميع في مشروع القرار، الذي يأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المتنوعة، اتباع نهج شامل إزاء معالجة تلك المسألة البالغة الأهمية. وتكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير شامل يأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية ويشرك مختلف أصحاب المصلحة يدل على التزام المجتمع الدولي بالتمسك بالقانون الدولي وبصون السلام والأمن. وتعتقد الفلبين أن مشروع القرار سيحفّز الجهود الجماعية المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للتحديات التي تفرضها منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونتطلع إلى مواصلة إجراء مناقشات وإحراز تقدم بشأن تلك المسألة في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

وفي الختام، فإن الفلبين ثابتة على التزامها برسم مستقبل يسوده الأمن والتنمية والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا. ونتعهد بإبداء دعم لا يتزعزع لمبدأي نزع السلاح والتنمية المستدامة، مع التمسك بقوة تعددية الأطراف. وعلاوة على ذلك، نؤكد على ضرورة حماية المجال الرقمي وضمان الاستخدام السلمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحفاظ على أمن الفضاء السيبراني.

وأخيراً، فنحن نناصر الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات الأخلاقية والأمنية التي تطرحها الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. فمعاً، يمكننا أن نتعامل مع تلك المسائل المعقدة، مع التمسك بالقانون الدولي وبأعلى المعايير الإنسانية.

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل تايلند، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن الاعتماد غير المسبوق للمجتمع العالمي على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يستلزم إيلاء اهتمام مستمر للاعتبارات الأمنية، وهي اعتبارات تتجاوز الحدود الوطنية، في الوقت الذي أتاح فيه تزايد استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فرصاً جديدة للمضي قدماً في تحقيق الأهداف المشتركة. ويجب التصدي بفعالية

لضمان تحقيق الاستقرار والأمن في الفضاء السيبراني. وتعرب الفلبين عن استيائها إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض خبيثة بما ينتهك القانون الدولي، وتدعو إلى بذل جهود جماعية لحماية الفضاء السيبراني وتعزيز استخدامه السلمي.

وتؤيد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/78/265). وقد نجح الفريق العامل، الذي يعمل على أساس توافق الآراء ويشارك فيه جميع الأعضاء، في تحقيق نتائج عملية المنحى لبناء الثقة وبث الطمأنينة بين الدول بشأن مسائل الأمن السيبراني. وتؤيد الفلبين تأييداً تاماً النجاح المستمر للفريق العامل باعتباره الآلية الحالية لمعالجة ما لدى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من شواغل ومصالح في مجال الأمن السيبراني. وتؤيد إنشاء آلية دائمة ذات مسار واحد تقودها الدول تحت رعاية الأمم المتحدة، وتقدم تقاريرها إلى اللجنة الأولى. وينبغي أن تكون هذه الآلية مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة ومستدامة ومرنة للتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية في البيئة الديناميكية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونأمل أن نتمكن جميعاً من تنسيق جهودنا الرامية إلى تحقيق هذه الغاية والمبدولة في مداولتنا الحالية والمستقبلية بشأن مسائل الأمن السيبراني.

وكما سمعنا طوال المشاورات غير الرسمية، فإن مشاريع القرارات المتنافسة لا تفيد. وإنما هي تثير الانقسام. وفي هذا الصدد، ومن منطلق الحرص على مد الجسور، كنا وما زلنا ملتزمين بالمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة، وستواصل الفلبين التعاون مع الجهات المؤيدة والوفود المهتمة في العمل على آلية تُنشأ مستقبلاً يمكن أن تحظى بالدعم على أوسع نطاق ممكن.

وفيما يتعلق بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تؤيد الفلبين تأييداً تاماً مشروع القرار A/C.1/78/L.56 بشأن تلك المسألة. ونثني على المجتمع الدولي لإدراكه الحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات التي تفرضها منظومة الأسلحة الذاتية التشغيل، والتي تثير شواغل إنسانية وقانونية وأمنية وتكنولوجية وأخلاقية. وبينما نخوض غمار التطور

كما أن الدول الأعضاء

”سلمت بأهمية مبدأ توافق الآراء فيما يتعلق بإنشاء الآلية نفسها في المستقبل وكذلك فيما يتعلق بعمليات صنع القرار في الآلية“ (المرجع نفسه، الفقرة 56).

وفي هذا الصدد، تكرر ماليزيا التأكيد على ضرورة تجنب المسارات المتوازية المتعددة الأطراف في المجالات الرئيسية لنزع السلاح والأمن الدولي. وهذه مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للوفود الأصغر حجما التي تنتمي إلى البلدان النامية، نظرا للقيود من حيث الموارد المالية والبشرية.

وفي خضم تجدد التوترات بين الدول الكبرى وأزمة الثقة المستفحلة، حقق الفريق العامل المفتوح العضوية نتائج ملموسة تدريجيا ومن خلال توافق الآراء. وهذا خير شاهد على حسن النية الذي أبدته جميع الوفود خلال مشاركتها في هذه العملية. وعلى الرغم من الآراء المتباينة المعرب عنها بشأن مسائل محددة تدرج ضمن اختصاص الفريق العامل المفتوح العضوية، فمن الواضح أن الفريق يشكل في حد ذاته تدييرا حيويا لبناء الثقة. وفي معرض نظرنا في مختلف المقترحات بشأن سبل المضي قدما، دعونا نواصل العمل بشكل بناء لضمان التحقيق الكامل لإمكانات الفريق وفقا لولايته. ويحدو وفد بلدي أمل وطييد في أن يظل الفريق، حتى انتهاء فترة ولايته، منبرا أحادي المسار ومفتوحا وشاملا للجميع قادرا على الاستجابة بمرونة لمتطلبات الدول الأعضاء في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآخذ في التطور السريع.

السيد إن دن بوش (مملكة هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أبدي الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عوامل هامة دافعة للتنمية المستدامة ويمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على حياة البشر. ولكن بالتوازي مع اعتمادنا على تلك التكنولوجيات يتزايد خطر إساءة استخدامها

للمخاطر والتحديات التي يشكلها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض خبيثة. وفي هذا الصدد، تشيد ماليزيا بالجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية في تموز/يوليه (انظر A/78/265) الذي يوفر أساسا متينا لعمل الفريق في العام المقبل.

ويسرنا أن الدول الأعضاء قد اتفقت على عناصر لوضع وتشغيل دليل عالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية. وتتطلع ماليزيا أيضا إلى المناقشات المركزة الإضافية التي سيجريها الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن جملة أمور منها التهديدات التي تشكلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على البنية التحتية الحيوية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات، وتعميم المبادئ المتفق عليها لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيق القانون الدولي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا تزال ماليزيا ملتزمة بالمشاركة بفعالية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أثبت أنه محفل قيم للحوار بشأن المسائل المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع الدول الأعضاء، بمساهمات من أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب الحفاظ على نزاهة الفريق وفعاليته ومصداقيته حتى ونستكشف الأشكال المحتملة للحوار المؤسسي المنتظم لفترة ما بعد عام 2025.

ومما يبعث على الاطمئنان ملاحظة أن الدول الأعضاء قد اتفقت من حيث المبدأ على العناصر المشتركة التي ستستند إليها أي آلية مقبلة للحوار المؤسسي المنتظم، على النحو المبين في التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق. وتشمل تلك العناصر

”آلية دائمة ذات مسار واحد تقودها الدول تحت رعاية الأمم المتحدة، وتقدم تقاريرها إلى اللجنة الأولى“ (A/78/265، المرفق، الفقرة 55 (أ)).

وتدعم هولندا مبادرة برنامج العمل الرامية إلى إنشاء آلية دائمة وشاملة للجميع وعملية المنحى بعد اختتام أعمال الفريق العامل الحالي المفتوح العضوية في عام 2025. وينبغي لبرنامج العمل أن يدفع قدما بالأعمال المضطلع بها في سبيل تحقيق هدفين - أولاً، مواصلة التقدم المحرز بشأن الإطار المعياري لسلوك الدول المسؤول ومواصلة تطويره على أساس توافق الآراء؛ وثانياً، توطيد التعاون الدولي للمضي قدما في تنفيذ هذا الإطار المتطور. وقد أشير إلى هذين الهدفين أيضاً في خاتمة تقرير الأمين العام عن برنامج العمل (A/78/76) الذي يرحب بالمقترحات العملية المنحى التي تنهض بتنفيذ الإطار المعياري وتدعم قدرات الدول في هذا الصدد.

وقد اقترحت هولندا، في إطار مساهمتها في تقرير الأمين العام عن برنامج العمل، آلية قائمة على الاحتياجات لتيسير بناء القدرات في إطار برنامج العمل تستفيد من المبادرات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ولا يزال العمل متواصلاً بشأن هذا المقترح، وسنمضي في التواصل بشأنه مع الدول الأعضاء الأخرى.

وفيما يتعلق بالنهوض بمبادرة برنامج العمل، تؤيد هولندا بقوة مشروع القرار A/C.1/78/L.60 الذي قدمته فرنسا. ويحدد مشروع القرار جدولاً زمنياً واضحاً وأهدافاً واضحة لإنشاء آلية تُعتمد في المستقبل للحوار المؤسسي المنتظم في عام 2026. وهو يعطي زخماً لمواصلة تطوير الآلية في الفريق العامل الحالي المفتوح العضوية ويأخذ بنهج متوازن إزاء الحاجة المحتملة في المستقبل إلى فرض التزامات إضافية ملزمة قانوناً.

وفي الختام، تتطلع هولندا إلى مواصلة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية وإلى إحراز تقدم ملموس نحو تهيئة فضاء سيبراني أكثر انفتاحاً وحرية وأماناً وقابلية للتشغيل البيئي وسلمية.

السيد فاوستو غونزاليس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تعلق المكسيك أهمية خاصة على نهجنا إزاء استخدام الفضاء الخارجي على نحو مسؤول وسلمي. وفي هذا العصر الرقمي الذي تتربط فيه معظم الأنشطة البشرية من خلال الفضاء السيبراني، يجب أن ندرك أن اتباع

من جانب الجهات من الدول ومن غير الدول. ولذلك، من الأهمية بمكان ألا نكتفي بالتمسك بالقواعد والمعايير المنطبقة على استخدام الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بل أن نعرزها أيضاً. ويجب علينا تسخير إمكانات التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع ضمان سلامة ورفاه المجتمعات والأفراد.

ومن أجل التصدي لتلك التحديات، وضعت الدول إطاراً تراكمياً ومتطوراً لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وهذا ليس بالأمر الهين. فكان هذا الإطار نتاج مفاوضات وجهود مكثفة لبناء الثقة بين الدول، وبالتالي فهو يحظى بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة. ويضيف التقرير المرحلي السنوي لعام 2023 (انظر A/78/265) الصادر عن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 بعداً آخر مهماً إلى ذلك الإطار من خلال إعادة التأكيد على انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني ومن خلال إحراز تقدم ملموس في إنشاء دليل لجهات الاتصال. ويقدم التقرير توصيات ملموسة بشأن تنفيذ معايير سلوك الدول المسؤول، ويزيد من ترسيخ الحاجة إلى مراعاة المنظور الجنساني في التصدي للتهديدات الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشجع جهود بناء القدرات المراعية للمنظور الجنساني. ومن هذا المنطلق، ستواصل هولندا دعم مشاركة المرأة في الفريق العامل المفتوح العضوية من خلال برنامج الزمالات النسائية في المجال السيبراني.

ونرحب بالعمل المضطلع به على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك زيادة تعميق نقاط الفهم المشترك لكيفية انطباق مبادئ محددة من القانون الدولي في الفضاء السيبراني. ونواصل أيضاً دعم العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المفتوح العضوية في مجال بناء القدرات للمضي قدماً في تنفيذ الإطار التوافقي. وإن هولندا، سعياً منها لتعزيز الخطوات المتخذة في التقرير المرحلي السنوي للفريق، يحدوها الأمل في أن يحظى مشروع ورقة الموقف المقدم من سنغافورة لتأييد التقرير بالاعتماد دون تصويت.

التصدي معاً للتحديات التي يمثلها الفضاء السيبراني وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. ونؤكد على التقدم الكبير المحرز في المناقشات المجراة في الفريق، ولا سيما في اعتماد التقريرين المرحليين السنويين وإنشاء وتشغيل الدليل العالمي لجهات الاتصال، بما في ذلك التدابير الأخرى الرامية إلى تعزيز التعاون والثقة في الفضاء السيبراني. ومن المهم بشكل خاص للفريق العامل مواصلة تعزيز التفاهم والحوار وتجنب ازدواجية الجهود التي تأتي على حساب جميع البلدان.

وأختتم بتوجيه نداء بأن نواصل إجراء مناقشات مثمرة وبناءة تؤدي إلى وضع آلية دائمة للمناقشات المتعلقة بالفضاء السيبراني. ويجب أن تكون هذه الآلية شاملة للجميع وتتيح مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية، وكذلك التعاون الدولي، ويجب أن تضمن بناء القدرات على أساس الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية المختلفة. والمناقشات المتعلقة بوضع آلية مؤسسية دائمة بشأن الفضاء السيبراني تراعي بناء القدرات وتشمل معايير القانون الدولي، وقواعد ومبادئ لسلوك الدول المسؤول، بالإضافة إلى تدابير بناء الثقة، يجب أن تظل من بين أولويات الفريق العامل. وتأمل المكسيك في أن تتمكن في الدورات الموضوعية المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية من تجميع المزيد من التوصيات التي تهدف إلى ضمان تهيئة فضاء سيبراني سلمي وعادل للجميع.

السيدة لوكابيو (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا جميعاً نستفيد من وجود فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومستقر وسلمي ويمكن الوصول إليه. وقيمة الفضاء السيبراني القائم على القواعد هي الآن أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. فالفضاء السيبراني القائم على القواعد هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يوفر الاستقرار والاستقلالية اللازمين لجميع البلدان لتحديد مستقبلها الرقمي وتمييزها الاقتصادية.

ومع ذلك، لم يحدث من قبل أن كان الفضاء السيبراني أكثر إثارة للجدل. فلا يزال هذا العام شاهداً على وقوع حالات غير مقبولة من النشاط السيبراني الخبيث في منطقتنا في المحيطين الهندي والهادئ

سلوك غير مسؤول في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى شن هجمات سيبرانية ونشوء توترات جغرافية سياسية بل ونشوب نزاعات.

ولذلك تكرر المكسيك التأكيد على الحاجة الملحة إلى التأكد من أن يظل الفضاء السيبراني مفتوحاً وحرّاً ومستقراً وآمناً ومتاحاً ومرناً للجميع. وفي رأينا، فإنه لا يمكن إنكار الحاجة إلى ضمان انطباق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في الفضاء السيبراني. وملتزمون التزاماً راسخاً بالتنفيذ الصارم للمعايير والمبادئ التي ترسي سلوك الدول المسؤول في ذلك المجال. وفي سياق تلك الجهود، نرى ضرورة تحقيق التوازن بين الشواغل المتعلقة بالأمن السيبراني وبين حماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وبالنسبة للبلدان النامية، فإن تنظيم الفضاء السيبراني ليس مجرد مسألة أمنية، بل هو شرط أساسي للاستخدام المستدام للفضاء السيبراني بمعناه الأوسع نطاقاً. وهو أداة بإمكانها، إذا ما استخدمت ونُظمت بشكل سليم، أن تشجع على الابتكار، وتضمن الوصول العادل إلى المعلومات، وتعزز اقتصادنا الرقمي، وتسد الفجوات القائمة الناتجة عن عدم المساواة في عالمنا.

وأحد الشواغل الطويلة الأمد التي نتشاطرها مع العديد من الدول الأخرى هو إمكانية حدوث سباق على القدرات الهجومية في الفضاء السيبراني. فمن المثير للجزع أن نتصور أنه يمكن لدول أو حتى كيانات خاصة تطوير قدرات هجومية متقدمة يُحتمل أن تؤدي إلى أعمال مزعزعة للاستقرار. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك إلى التزام جماعي بمنع تحول الفضاء السيبراني إلى ساحة معركة جديدة تدور فيها الخصومات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نكرر التأكيد على ثقتنا في تعددية الأطراف ونعتقد أن الأمم المتحدة، ولا سيما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، هي النموذج المثالي لمواصلة

على درجة من الأهمية لا يجوز معها أن تقسم عبر جبهات متعددة. وما انفكت أستراليا منذ أمد بعيد تدعو إلى إنشاء آلية دائمة للأمم المتحدة للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني، على أن تكون آلية شاملة للجميع وشفافة وديمقراطية وقائمة على توافق الآراء.

ونرحب بمبادرة فرنسا بقيادة مشروع القرار A/C.1/78/L.60 بشأن وضع برنامج عمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يجعلنا في وضع يمكننا من التصدي بشكل مجدٍ للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها الأمن الدولي. وتشدد أستراليا على أن أي آلية دائمة جديدة لن تنافس الآليات التي سبقتها. ولقد تطور إلى حد كبير أسلوب وهيكل مناقشات الأمم المتحدة بشأن المسائل السيبرانية منذ إنشاء أول فريق للخبراء الحكوميين في عام 2004، وهو كان يتألف من 15 خبيراً حكومياً خلف أبواب مغلقة، إلى إنشاء الأفرقة العاملة المخصصة المفتوحة العضوية في عام 2018، وهي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة. ويمثل برنامج العمل المرحلة التالية من التطور في مناقشات الأمم المتحدة بشأن المسائل السيبرانية، بالبناء على ما سبق، ويضمن إيلاء تلك المسائل ما تستحقه من اهتمام وأهمية في المستقبل.

ويجب أيضاً أن نعمل معاً لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره واستخدامه على نحو مسؤول في المجال العسكري. فالتطبيق العسكري للذكاء الاصطناعي تنشأ عنه فرص جديدة ومخاطر محتملة على حد سواء. وستواصل أستراليا المشاركة بفعالية في جدول الأعمال الدولي الناشئ هذا، بما في ذلك في قمة تسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري التي ستعقد في العام المقبل في جمهورية كوريا. وننتهي على الدور القيادي للولايات المتحدة فيما يتعلق بالإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي. وستواصل أستراليا العمل بدأب مع جميع الدول الأعضاء لبناء توافق في الآراء بشأن المسائل السيبرانية ومسائل الذكاء الاصطناعي، على أساس الالتزام بالقانون الدولي ومعايير سلوك الدول المسؤول.

وفي أماكن أخرى، مثل استهداف روسيا للبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وأصبحت المسائل السيبرانية مسائل استراتيجية للسياسة الخارجية تثير قلقاً ملحاً لدى جميع البلدان. ونتحمل جميعاً مسؤولية العمل معاً ومع هذا القطاع والمجتمع المدني والأوساط التقنية لإدارة تحديات الأمن الدولي المعقدة في ميدان الفضاء السيبراني وتركيز جهودنا على تعزيز السلام وتجنب النزاع.

ولا تزال أستراليا ملتزمة التزاماً راسخاً بالعمل بشكل جماعي على التصدي لتلك التحديات، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تتمتع بتاريخ حافل في تعزيز التعاون الدولي لفهم التهديدات الناشئة والحد من المخاطر المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

ونعيد التأكيد مرة أخرى على التزامنا بالعمل وفقاً لإطار الأمم المتحدة لسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني الذي وضع وأُتفق عليه من خلال التقارير الصادرة بتوافق الآراء عن أفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية التابعة للأمم المتحدة. وستواصل أستراليا علناً إتاحة المعلومات المتعلقة بكيفية قيامها بتنفيذ الإطار وتفسيره ومراعاته. فالشفافية تولد المساءلة والقدرة على التنبؤ والاستقرار، ولذلك نشجع جميع الدول على التنفيذ المجدي لالتزاماتها بموجب الإطار والتقيد بها بدقة.

ويسر أستراليا أن الدورة الخامسة التي عقدها مؤخراً الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 قد شهدت مستوى عالياً من مشاركة الممثلات من النساء ومن إشراك أصحاب المصلحة. وترحب أستراليا بالتقرير المرحلي السنوي للفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/78/265) وبإعادة تأكيده على الإطار بشكل لا لبس فيه. ونشجع جميع الدول على المشاركة بصورة مجدية في الخطوات التالية الموصى بها في التقرير، ولا سيما التوصيات بأن تواصل الدول المشاركة في مناقشات مركزة بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني.

وتولي أستراليا أهمية كبيرة للنتائج التي يُتوصل إليها بتوافق الآراء بشأن المسائل السيبرانية في الأمم المتحدة، لأن تلك المسائل ببساطة

والعدالة، ولا سيما على التنمية في جميع أنحاء العالم، وخاصة أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية. ومن الواضح أنه يمكن الاستفادة على نحو أفضل من المبالغ الهائلة المخصصة للإنفاق العسكري. فيجب أن نشجع على زيادة تمثيل أقل البلدان نمواً في المحافل المتعددة الأطراف التي تناقش المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

وأخيراً، نناشد جميع الأعضاء أن يؤيدوا مشاريع القرارات الثلاثة التي قدمتها حركة عدم الانحياز بشأن هذه المجموعة المواضيعية وغيرها، ونود أيضاً أن نسلط الضوء على مشروع القرار A/C.1/78/L.19 بشأن الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أنه يجب علينا تعزيز الوعي بين شبابنا بتلك المسائل الملحة حتى يكون قادتنا وصانعو القرار لدينا في المستقبل على إطلاع ودراية بتلك المسائل الحساسة للغاية، مما يساعدنا على العيش في سلام وبناء عالم أفضل. ونتوجه أيضاً بالشكر إلى جهات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى نشر معلومات عن نزع السلاح والأمن الدولي.

السيدة هانلوميوانغ (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن الأمن السيبراني هو أحد أهم الأمور التي يشهدها عالم اليوم المترابط. فلقد أصبحت إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل على نحو متزايد تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، وكذلك للبشرية. ويتحتم علينا أن نسعى جاهدين إلى تعزيز فضاء سيبراني مفتوح وآمن ومأمون ومستقر ويمكن الوصول إليه وقابل للتشغيل البيئي وسلمي ومرن. ولتحقيق ذلك، ترغب تايلند في أن تكرر التأكيد على أربع نقاط مهمة، على النحو التالي.

أولاً، تعيد تايلند التأكيد على أهمية وجود فضاء سيبراني قائم على القواعد لمنع الأعمال الخبيثة والنزاعات في الفضاء السيبراني. ونعيد التأكيد على موقفنا الثابت منذ زمن طويل بأن القانون الدولي،

السيد فيدال ميركادو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

و نعتقد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض خبيثة لا يؤثر فقط على تنمية الدول ورفاهها ومستويات الرقمنة والقدرة على الصمود والبنية التحتية لديها، بل يمثل أيضاً تهديداً للأمن الدولي. وعلى غرار ذلك، قد يكون للهجمات السيبرانية والأنشطة الخبيثة في الفضاء السيبراني تأثير أكبر على فئات وكيانات معينة، مثل كبار السن والضعفاء والنساء والفتيات. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يواصل العمل على تحقيق توافق في الآراء يضمن بقاء فضاءنا السيبراني حراً ومفتوحاً ومستقراً وآمناً وسلمياً ويمكن الوصول إليه. وتعتقد شيلي أن القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، يوفر الإطار المعياري المنطبق لتنظيم سلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنفيذ قواعد الأمم المتحدة الإحدى عشرة الطوعية وغير الملزمة.

ونقرّ بالتقدم المحرز في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء القدرات وبنائها ووضع تدابير بناء الثقة. وأشدد في هذا الصدد على إنشاء دليل عالمي للأمم المتحدة لجهات الاتصال. ونسلط الضوء أيضاً على برنامج العمل للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. ويجب أن نكون قادرين على تحسين قدراتنا وإنشاء منتديات للتعاون وتبادل المعلومات، وبالتالي تعزيز العمل مع جميع الأطراف المعنية، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والأوساط التقنية وغيرها. ونسلط الضوء أيضاً على أهمية توطيد الروابط الإقليمية والعمل مع المنظمات الإقليمية في تنفيذ إطار الفريق العامل المفتوح العضوية.

ولا شك في أن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة هي أمور يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على رفاه الإنسان والمساواة

السيبراني لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة 2021-2025، ولجنة تنسيق الأمن السيبراني التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واجتماع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود بين الدورات بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها.

وأخيراً، تقر تايلند بالحاجة إلى برامج بناء القدرات لمساعدة الدول في تعزيز منعتها السيبرانية، وكذلك في تنفيذ المعايير والقانون الدولي. ونشجع الدول القادرة على مواصلة دعم هذه البرامج، التي يجب أن تكون مستدامة ومحيدة سياسياً وشفافة وقائمة على الطلب، على أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر اليابان على استمرارها في تقديم الدعم إلى مركز بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا واليابان في بانكوك منذ عام 2018. وفي الختام، تلتزم تايلند بالمشاركة بفعالية مع جميع الأطراف للعمل على تقريب وجهات النظر المتباينة لهيئة بيئة أكثر سلامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسودها الأمن والاستقرار.

السيد السعودي (العراق): في البداية، يود وفد العراق الإعراب عن تأييده لبيان مندوب الأردن الموقر باسم مجموعة الدول العربية ولبيان مندوب إندونيسيا الموقر باسم الدول الأعضاء في مجموعة دول حركة عدم الانحياز. كما يضم وفد العراق صوته إلى الدعوات لإيقاف الكيان الإسرائيلي لقصفه الهجمي على السكان المدنيين العزل في قطاع غزة. ويشدد على ضرورة وقف إطلاق النار والسماح بدخول المساعدات الإنسانية لإيقاف المعاناة الإنسانية التي يواجهها سكان القطاع وإيقاف عمليات التهجير القسري الممنهجة.

إن مواصلة امتلاك وتحديث وزيادة الترسانات العسكرية وتساعد التوترات الدولية والإقليمية، يقابله زيادة في سباق التسلح وتفاقم النفقات العسكرية العالمية، تشكل مجتمعة أخطاراً جمة وكبيرة للغاية على السلم والأمن الدوليين والإقليميين، الأمر الذي يفرض علينا جميعاً اتخاذ تدابير عاجلة وحقيقية تسهم في تقليل تلك المخاطر وتعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين، وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتكميلاً للقانون الدولي، هناك 11 معياراً من المعايير الطوعية وغير الملزمة لسلك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني تشكل أساساً متيناً للغاية لتعزيز الثقة والاطمئنان بين الدول. ومن الضروري أن تستمر الدول في تكوين فهم لكيفية تطبيق القانون الدولي في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي تحديد مواطن الثغرات. ويجب أن تعمل الدول معاً على وضع إرشادات إضافية، بما في ذلك قائمة مرجعية بشأن تنفيذ المعايير.

وثانياً، تكون الحوارات المؤسسية المنتظمة المفتوحة والشاملة للجميع والشفافة بمثابة منبر ضروري لمناقشة المسائل المذكورة أعلاه. ويمكن أن تكون الحوارات أيضاً سبباً لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز جهود بناء القدرات. ولا يزال الفريق العامل الحالي المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 يشكل إطاراً حاسماً لإجراء هذه المناقشات. ونشكر سفير سنغافورة، برهان غفور، على رئاسته الاستثنائية التي أدت إلى النجاح في اعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني بتوافق الآراء (انظر A/78/265). وترحب تايلند بالمقترح المتعلق بإنشاء آلية مستقبلية لتعزيز الحوار المؤسسي المنتظم بشأن تلك المسألة، بما في ذلك برنامج العمل. وندعم آلية تكون دائمة ذات مسار واحد تقودها الدول تحت رعاية الأمم المتحدة.

وثالثاً، تشدد تايلند على الدور الحيوي لتدابير بناء الثقة في تعزيز الثقة بين الدول في الفضاء السيبراني على جميع المستويات. وترحب تايلند بالنتائج الملموسة التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح العضوية في وضع وتشغيل دليل عالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية يمكن أن يبسر إجراء اتصالات آمنة ومباشرة بين الدول للمساعدة في منع ومعالجة الحوادث الخطيرة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخفيف حدة التوتر في حالات الأزمات. ومن المهم بالقدر نفسه تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال الجهود الإقليمية. فبالنسبة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تشمل المبادرات والآليات المتعلقة بتدابير بناء الثقة استراتيجية التعاون في مجال الأمن

الخوارزميات ذفة القيادة. وحيث يتجه الذكاء الاصطناعي إلى ساحة المعركة، فمن المنطقي أن نتساءل عما إذا كان البشر سيستمرون في السيطرة عليه وكبح جماحه وإلى أي مدى سيستمرون في ذلك.

ففي حال عدم وجود سيطرة بشرية، يمكن أن تؤدي تلك الوسائل والقدرات العسكرية الجديدة القائمة على التكنولوجيا إلى تصاعد المخاطر النووية، وزيادة احتمالات سوء التقدير والحوادث، وإثارة ردود فعل غير متماثلة، وبالتالي خفض عتبة استخدام القوة والنزاع المسلح. وفي أوقات الأزمات، قد يؤدي انخفاض عتبة استخدام القوة إلى زعزعة الاستقرار إلى حد كبير. وتتطوي تلك الأدوات الجديدة أيضا على إمكانية إعادة تشكيل ديناميكيات النزاع، وتغيير استراتيجيات الردع، وزيادة حدة سباقات التسلح، وإدخال أنماط تصعيد غير متوقعة، وإثارة مخاطر جديدة في مشهد أمني دولي يعاني أصلا من التعقيد.

وفي حين تسلط بعض الدول الضوء على الفوائد المحققة من استخدام الذكاء الاصطناعي في ساحة المعركة، فمن المهم بالقدر نفسه تسليط الضوء على المخاطر الجسيمة والعواقب التي قد تكون كارثية. وسرعان ما تتضاءل الفرصة السانحة للتصرف ووضع ضوابط تكفل الحماية بينما نستعد لحدوث ثورة تكنولوجية. ومن شأن أيضا الإخفاق في التصدي لتلك المخاطر الجسيمة التي تهدد السلام والأمن أن يلزم الدول التي لديها أوجه تفاوت قائمة بالدفاع عن نفسها باستخدام القدرات المتاحة لها. ومن المشجع أن نرى العدد المتزايد من المبادرات الإقليمية والمساعدية المتعددة الأطراف الرامية إلى معالجة المخاوف المحيطة بالقدرات العسكرية للذكاء الاصطناعي. ونُقدِر أيضا دعوة الأمين العام إلى حوكمة الذكاء الاصطناعي.

وكانت استجابة الآلية المتعددة الأطراف متواضعة وغير كافية إلى حد ما. وتركزت المداولات في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على تطبيق القانون الدولي الإنساني في المقام الأول، وهي تهدف إلى معالجة منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل فقط. فهي لا تتناول الفئة الأوسع نطاقا المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي في جميع تطبيقاته العسكرية، بما في ذلك دمجها في المجالات القائمة، ولا أثارها على الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي.

يؤكد وفد العراق أن تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح، وبضمنها المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، هي الضمانة الوحيدة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة من أجل تقادي الآثار الكارثية التي يمكن أن تتجم عن تلك الأسلحة الفتاكة نظرا لطبيعتها التدميرية على الإنسان والبيئة على حد سواء. كما أن الحلول التي توصلت إليها الأمم المتحدة والمتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف توفر الضمانة الوحيدة المستدامة لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وبالتالي ضرورة تجديد وتنفيذ الالتزامات الفردية والجماعية في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، وأهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدورها المحوري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

يود وفد العراق الإعراب عن القلق المتزايد إزاء تصاعد التوترات الدولية والإقليمية التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية، مما أسهم في تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا السياق، يرحب العراق باعتماد التقرير السنوي الثاني (انظر A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 240/75 لعام 2020 وبالجهود المتميزة لرئيس الفريق سعادة السفير برهان غفور، معربا عن دعمه الكامل واستعداده لبذل الجهود من أجل إنجاح الدورات المقبلة من أجل اعتماد توصيات تقضي إلى دعم الدول كافة، ولا سيما النامية منها، ومساعدتها في مواجهة التحديات والأخطار الناجمة عن استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بالإضافة إلى التهديدات المتصاعدة في هذا المجال، وبما يسهم في توفير فضاء سيبراني آمن وسليم و متاح للجميع.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا على وشك اتخاذ خطوة هائلة في التاريخ التكنولوجي البشري، يبشرنا بها ظهور الذكاء الاصطناعي. وتستمر أيضا مسيرة الذكاء الاصطناعي الحتمية من الخوارزميات إلى الأسلحة دون وجود ضوابط حماية كافية تحكم تصميمه وتطويره ونشره. ونقف أيضا على أعتاب سباق تسلح جديد، ستتولى فيه

السلمية للعلم والتكنولوجيا وفقا لالتزاماتها الدولية هو حق ينبغي أن يُكفل لها بطريقة غير تمييزية ودون أي قيود لا مبرر لها. وينبغي متابعة الجهود الرامية إلى تنظيم المواد والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج في إطار الأمم المتحدة وفي سياقات شاملة للجميع ومتعددة الأطراف.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وسيبدي الملاحظات التالية بصفته الوطنية.

على الرغم من أن التهديدات الأمنية المرتبطة بالتكنولوجيات الرقمية حديثة العهد نسبيا، فهي مع ذلك من بين أكثر التهديدات تعقيدا وإنذارا بالخطر. والواقع أن الاستخدامات العدائية للفضاء السيبراني من قبل الجهات من الدول ومن غير الدول آخذة في الازدياد، والأشكال التي تتخذاها هذه الاستخدامات تتطور بسرعة، وأحيانا تكون لها تداعيات خطيرة على كل جانب من جوانب الحياة البشرية. وهذه الظاهرة ليس لها أي حدود مكانية، وهو أمر يشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار العالميين وينبغي معالجته بجدية.

وتجاوزا للحدود، فإن أي مواجهة فعالة حقا للتحدي يجب أن تتم في إطار دولي ومتعدد الأطراف. وتلك المواجهة ينبغي، من بين أمور أخرى، أن تركز على حماية البنية التحتية الحيوية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات اللتين تتعرضان بشكل متزايد لهجمات معقدة، مما يتسبب في حدوث اضطرابات وأضرار مالية كبيرة بل يهدد حياة الناس. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الجهود الإقليمية الرامية إلى تيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، مثل منتدى أفريقيا السيبراني الذي عُقد في 24 و 25 نيسان/أبريل في كوت ديفوار والذي كرس لحماية البنية التحتية الحيوية من التهديدات السيبرانية.

ومن المهم أيضا العمل على منع استخدام الفضاء السيبراني في أعمال الدعاية والتخطيط واللوجستيات لأغراض إرهابية، ولا سيما من خلال التنفيذ الأكثر فعالية لنداء كرايستشيرش إلى العمل الرامي إلى القضاء على المحتوى الإرهابي والذي يتسم بالتطرف العنيف على الإنترنت، وهو نداء وقّع عليه بلدي في أيلول/سبتمبر 2019.

وفي اللجنة الأولى، قدمت مجموعة من البلدان للمرة الأولى مشروع قرار جديدا (A/C.1/78/L.56) بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ونعتقد أنه ينبغي أن تستمر المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في أفرقة الخبراء الحكوميين الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة بهدف وضع قواعد دولية من خلال بروتوكول جديد. وبالتزامن مع ذلك، يمكن للهيئات الأخرى المعنية بنزع السلاح، بل وينبغي لها، أن تؤدي دورا تكميليا لمعالجة المسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية بطريقة تبني أوجه تآزر إيجابية، مع تجنب الازدواجية.

ويستلزم حجم التحديات الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية، بما في ذلك في منظومات الأسلحة، استجابة شاملة متعددة الأوجه والأطراف. وبناءً على ذلك، قدمت باكستان ورقة عمل هذا العام في مؤتمر نزع السلاح تتضمن مقترحات لإدراج بند في جدول الأعمال للتداول بشأن ما يترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض عسكرية من آثار فيما يتعلق بالأمن والاستقرار.

ويشكل تسليح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والفضاء السيبراني تهديدات هائلة للسلام والأمن والاستقرار، على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء. والاختلافات الفريدة بين المجالين المادي والسيبراني، ومدى ونطاق انطباق القانون الدولي القائم وتفسيره، هي أمور تقتضي التعجيل بالنظر في معايير وقواعد متناسبة بغية حوكمة استخدام الفضاء السيبراني وبوضعها وتطويرها. ويمكن للمداولات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 أن تؤدي إلى تكوين نقاط فهم مشترك يمكن أن تشكل الأساس الذي يستند إليه في بذل المزيد من الجهود المعيارية للحيلولة دون أن يصبح الفضاء السيبراني مجالا آخر للنزاع.

ومن دواعي سرورنا أيضا مساهمتنا في البيان المشترك الذي أدلى به ممثل الصين فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي. فحق جميع الدول في الاستخدامات

في الفضاء السيبراني وانتهاكها للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، يشكلان تحديين خطيرين للأمن الدولي.

والسلفادور على علم تام بالاستخدام المتزايد للوسائل السيبرانية لتهديد البنى التحتية الحيوية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات وسلاسل الإمداد العالمية. وتتطلب تلك التهديدات نقاشا جديا بشأن تنظيم السلوك المسؤول، والقانون الدولي في الفضاء السيبراني، والتدابير الرامية إلى تعزيز الثقة والقدرة والحوار المؤسسي. ويجري ذلك النقاش في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، الذي يشارك فيه بلدي مشاركة بناءة. ونرى أن الفريق يقوم بعمل حاسم في تكوين نقاط فهم مشترك وتقريب وجهات النظر بشأن الفضاء السيبراني.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته السلفادور في المسائل السيبرانية والرقمية، فنحن نؤيد مفاهيمنا إرزاز تقدم بشأن تلك المناقشات مستقبلا في شكل دائم وشامل للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. ولهذا السبب، عرضنا وجهات نظرنا الوطنية وشاركنا في المشاورات لتقديم عناصر تتعلق بكل من نطاق وهيكل ومحتوى برنامج عمل مستقبلي بشأن سلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني.

وقد استمعت اللجنة الأولى في هذه الدورة إلى عدد متزايد من الممثلين الذين أشاروا إلى الآثار الأمنية الدولية للتكنولوجيات الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي. وتحدثت بلدي بشكل جازم في المحافل ذات الصلة عن المخاطر المرتبطة على سبيل المثال بالذكاء الاصطناعي التوليدي والتعلم الآلي، ولئن كنا نرى فرصا كبيرة لتحسين أنظمة الأمن السيبراني لدينا من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي. وندعو إلى نهج للذكاء الاصطناعي إزاء الأمن السيبراني وليس نهجا للأمن السيبراني إزاء الذكاء الاصطناعي.

ونحث على تنظيم وتعزيز الاستخدام القائم على المخاطر للذكاء الاصطناعي وإجراء مناقشات متعمقة بشأن نماذج الحوكمة لتلك التكنولوجيات، بالإضافة إلى التحليل المستمر للتهديدات والتحديات المحتملة التي لها آثار على الأمن الدولي. وعلاوة على ذلك، يجدر

ومن الضروري أيضا تعزيز إطار سلوك الدول المسؤول الذي أنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال إبراز التزامنا بإعمال المزيد من التفكير داخل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. وبعث التقدم المحرز في المداولات داخل الفريق على التفاؤل المشروع لوفد بلدي الذي انضم مرة أخرى هذا العام إلى توافق الآراء بشأن التقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265)، على أساس نهج ديناميكي وملمس، بما في ذلك ما يتعلق بالخطوات التالية.

ويرحب وفد بلدي على وجه الخصوص بإنشاء دليل عالمي لجهات الاتصال الحكومية الدولية يهدف إلى تكثيف التفاعل والتعاون بين الدول من أجل زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ، مما يسهم في صون السلام والأمن الدوليين. ويرحب بلدي أيضا بالمناقشات الجارية بشأن متطلبات وطرائق وضع برنامج عمل لتعزيز سلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وتؤيد كوت ديفوار بقوة برنامج العمل الذي من شأنه، إلى جانب دور الفريق العامل، أن يكون بمثابة آلية دائمة شاملة للجميع وعملية المنحى للاستجابة لضرورة أن تُكيف إجراءات المجتمع الدولي باستمرار مع التحديات الأمنية الدائمة التغير.

ويؤيد بلدي بشكل خاص مفهوم اتباع نهج متجدد إزاء بناء قدرات الدول، ولا سيما أكثرها ضعفا. فمن المؤكد أن مثل هذا النهج سيكون له أثر مفيد على قدرة الدول على الاستجابة لمحاولات خرق نظام المعلوماتية. ومن أجل تعزيز إمكانات جميع الدول، من الضروري تنفيذ إطار السلوك المسؤول بغية تعزيز نطاقه وتهيئة بيئة رقمية سلمية وموثوقة ومرنة. ولذلك شارك وفد بلدي، في العام الماضي ومرة أخرى هذا العام، في تقديم مشروع القرار الذي يروج لتلك الآلية، ويحث وفد بلدي على التوصل إلى نتيجة إيجابية في المناقشات بشأن إنشائها.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):
تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدوات أساسية في عالم اليوم، ولكن استخدامها بما لا يتسق مع قواعد سلوك الدول المسؤول

ويساور بنغلاديش بالغ القلق إزاء تطور قدرات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وظهور تكنولوجيات الكم، ولا سيما تلك المتعلقة بمنظومات الأسلحة، مما كشف عن أوجه قصور في أطر الحوكمة القائمة. ومسؤوليتنا الأولى هي تسخير الذكاء الاصطناعي من أجل السلام وليس النزاع. ولذلك، نؤكد على الحاجة الملحة إلى وضع أطر شاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة بفعالية ضمانا لاستخدامهما على نحو مسؤول وفعال وأخلاقي.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يجب اعتبار الفضاء السيبراني منفعة عامة عالمية ينبغي أن تقيده الجميع، في كل مكان، دون أي تمييز. وللاستفادة من الفوائد الهائلة للتكنولوجيات الرقمية، يجب على المجتمع الدولي تهيئة بيئة آمنة وأمنة وموثوقة ومفتوحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز على انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني، ومعايير محددة جيداً لسلوك الدول المسؤول، وتدابير قوية لبناء الثقة، وبناء منسق للقدرات. وتعددية الأطراف هي السبيل لتحقيق أمننا الوحيد في تهيئة بيئة حرة وآمنة ومستقرة ويمكن الوصول إليها وسلمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً رائداً في وضع معايير سيبرانية دولية.

وفي هذا الصدد، ترى بنغلاديش أن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 هو الآلية المركزية والشاملة للجميع داخل الأمم المتحدة. ونعيد التأكيد على مشاركتنا البناءة من أجل نجاح الفريق العامل المفتوح العضوية ونرحب باعتماد تقريره المرحليين السنويين المتتاليين بتوافق الآراء. وتماشياً مع التقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265)، فإننا نؤيد إنشاء آلية دائمة ذات مسار واحد تقودها الدول في إطار الأمم المتحدة. ونؤيد أيضاً إنشاء عملية مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة ومستدامة ومرنة يمكن أن تلبى بفعالية الاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية في المشهد الديناميكي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ونرى أنه في غياب هيكل معياري مقبول عالمياً، ينبغي أن تتطبق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة على

التأكيد على أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن يتجاوز منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، ليشمل بُعداً جديداً يركز على التشغيل الآلي وليس فقط على التشغيل الذاتي. وندعو إلى النظر إلى الذكاء الاصطناعي من منظور كلي، لأن طبيعة التكنولوجيا وتطبيقاتها واستخداماتها تؤثر على جميع جوانب الحياة البشرية، حتى تلك التي لا تتعلق مباشرة بالأمن. وتتزايد تلك التبعية التكنولوجية بشكل سريع وتتطلب إجراء مناقشة موضوعية.

وقد تناولت السلفادور في اللجنة الأولى النهج الجنساني الشامل باعتباره أداة حاسمة في فهم التجارب المختلفة للنساء والرجال في المسائل الأمنية. والفضاء السيبراني ليس استثناءً. فلا يمكن إنكار أن العنف الجنساني يمكن أن يتفاقم بسبب استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وأخيراً، تعلق السلفادور أهمية كبيرة على مشاركة العديد من الجهات الفاعلة في تلك العمليات. فالتحديات في الفضاء السيبراني تتطلب التعاون الفعال بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي. ولذلك نحث الأعضاء على مواصلة العمل جنباً إلى جنب مع المساهمات القيمة لتلك الجهات الفاعلة في مداولاتنا.

السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز. وأود أن أشاطركم موقفي الوطني.

لا شك أن المشهد الأمني العالمي المتغير بسرعة والمدفوع بالتكنولوجيات السريعة التطور يؤكد ضرورة اتخاذ تدابير متنوعة لنزع السلاح تتجاوز الأطر التقليدية. فالتقدم السريع للتكنولوجيا، ولا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، ومنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، والتكنولوجيا الحيوية، والقدرات السيبرانية، لم يحدث ثورة في حياتنا اليومية فحسب، بل في المشهد الأمني العالمي أيضاً. وقد أطلقت تلك الابتكارات العنان لإمكانات غير محدودة للتقدم البشري والنمو الاقتصادي. غير أنها أدخلت أيضاً أبعاداً جديدة من المخاطر، مما يتطلب إيجاد حلول مبتكرة لنزع السلاح.

التي يقوم بها، وذلك للتقليل إلى أدنى حد من الوقت اللازم للكشف عن الحوادث والاستجابة لها، والحد من المخاطر، وتحقيق وفورات كبيرة للبلد. ومن أجل التصدي لتلك التهديدات الحقيقية والمحتملة، تعتقد أوروغواي أنه من الضروري لنا أن نواصل العمل على زيادة التعاون وبناء القدرات، مع مراعاة الاختلافات بين البلدان في سياق تصدينا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض خبيثة. ونعتقد أن الهدف الرئيسي لبناء القدرات هو ضمان المشاركة الآمنة والفعالة والمجدية لجميع الدول في الفضاء السيبراني من أجل الاستفادة من فرص التنمية المستدامة التي يوفرها. وذلك مع العلم أن آليات التعاون، مثل التعاون التقليدي بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ستؤدي إلى وضع إجراءات محددة للمساعدة التقنية من أجل بناء القدرات، بما في ذلك ما يهدف منها إلى تنفيذ معايير الأمم المتحدة الأحد عشر لسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني.

وتعيد أوروغواي التأكيد على أهمية عمليات تبادل الممارسات الوطنية الجيدة في منع التهديدات الرقمية. وقد شارك بلدي في مثل هذه العمليات مع عدد من بلدان منطقتنا من خلال وكالتنا الحكومية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونقر أيضا بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة وتعزيز تنفيذها في جميع أنحاء العالم، على نحو ما جرى تأكيده مؤخرا في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي (A/76/135) والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 (انظر A/78/265).

ويجب أن تسير التطورات التكنولوجية جنبا إلى جنب مع مؤسسات متينة، وإطار يقر بحقوق الإنسان، وبيئة آمنة من الناحية القانونية وجديرة بالثقة. ومجتمعات، لا نتشارك في الالتزامات فحسب، بل أيضا في الحقوق والفرص. فيجب أن يجري التنفيذ المشترك للإطار المعياري بطريقة منسقة، مع أخذ آراء جميع الأعضاء في الاعتبار والاستناد إلى نهج متمحور حول الإنسان إزاء الفضاء السيبراني.

الفضاء السيبراني في صون السلام والاستقرار. وإنما في بنغلاديش نستثمر في تعزيز ثقافة قوية للأمن السيبراني عبر الحكومة والمجتمع. ولقد وضعنا الأطر والسياسات والاستراتيجيات اللازمة، بما في ذلك قانون الأمن السيبراني لعام 2023 الذي صدر مؤخرا، وبنينا عليها باستمرار. ونسعى إلى التعاون الدولي فيما نبذله من جهود، ولا سيما في تدابير بناء القدرات وبناء الثقة.

وتولي بنغلاديش أهمية كبيرة لتعميم المعايير البيئية ذات الصلة في النظام القانوني الدولي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وللمحافظة على تلك المعايير. وينبغي أن يخضع انطباق هذه المعايير القانونية على نزع السلاح في قاع البحار وفي الفضاء الخارجي أو صلتها بذلك لمزيد من البحث والتحليل المستنيرين. والتتقيف أمر أساسي في تعزيز فهم العواقب الإنسانية والاقتصادية للتسلح. وتتشدد بنغلاديش على أهمية التتقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. ونقدر العمل القيم الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ونؤكد على الحاجة إلى موارد معززة يمكن التنبؤ بها لدعم المعهد في توسيع قاعدة معارفه وإدارتها بما يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء.

وفي الختام، يجب أن نضع الناس في صميم جهودنا في مجال نزع السلاح وأن نكفل نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح اليوم وغدا. فلنواصل العمل معا لضمان عالم أكثر أمنا.

السيد يوستاثيو دي لوس سانتوس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

تشاطر أوروغواي العديد من الدول الأعضاء شواغلها بشأن زيادة الأنشطة الخبيثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما تلك التي تؤثر على قابلية تضرر القطاعات المتعلقة بالبنية التحتية الحيوية والرعاية الصحية والأمن والدفاع. فهذه الأنشطة الخبيثة تمثل مشكلة حقيقية ومتنامية وتتطلب مزيدا من التعاون فيما بين الدول وبين القطاعين العام والخاص من أجل حماية سلامة الفضاء السيبراني ووظائفه وتوافره.

وفي أوروغواي، نعمل على تعزيز مركزنا الوطني للاستجابة لحوادث أمن الحاسوب من خلال تحسين أنشطة الاستجابة والرصد

وفي هذا الصدد، وفي هذا الصدد، مهمتنا الرئيسية واضحة وتتمثل في تحديد قواعد السلوك المسؤول ومعايير ومبادئه بين الدول فيما يتعلق بأمننا واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونظراً لأوجه التقدّم التكنولوجية المتسارعة، يشكل وجود بيئة من المساءلة حيث يُدعم الأمن السيبراني ويُرى التعاون الرقمي العالمي بشكل مسؤول أمراً حتمياً له ضرورة ملحة. وعند الاضطلاع بتلك المهمة الشاملة، يتعين علينا أن ننظر في مبادرات الدول التي حققت ابتكارات بارزة وامتلكت ناصية الريادة في إحراز تقدّم في مجال السلامة الرقمية. ونشجع تلك الدول على أن تُظهر النُبُل في تبادل المعلومات وأفضل الممارسات ذات الصلة دعماً للبلدان الأخرى في تطوير بنيتها التحتية الخاصة بالأمن السيبراني.

ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تدعم الدول دعماً استباقياً في تحسين القدرات الرقمية ومعالجة تداعيات الثورة الرقمية، بما في ذلك إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي السعي إلى تحقيق التعاون والتنسيق في مجال بناء القدرات وتعزيزها من خلال الاستفادة من الوكالات والمنظمات المتخصصة المتعددة أصحاب المصلحة القائمة، مثل المنتدى العالمي للخبرات السيبرانية. ومن المهم للغاية أيضاً استمرار دراسة وفهم مشهد التهديدات السيبرانية الدائم التطور. وبالإحاطة بأفكار متعمّقة عن التهديدات القائمة والمحتملة في مجال أمن المعلومات، يمكننا الاستثمار في التدابير الوقائية والاستباقية من خلال التعاون والتآزر والتنسيق.

لقد أنشأت كينيا من بين أمور أخرى، في إطار سعيها لتأمين فضاءها الرقمي، الفريق الوطني الكيني للتصدي للحوادث الحاسوبية، وأنشأت بنية تحتية رئيسية عامة وطنية، وأطلقت مؤخراً اللجنة الوطنية لتنسيق الجرائم الحاسوبية والسيبرانية، التي تضمّ الوزارات والوكالات المعنية مع أمانة عامة مكتملة الأركان بما يكفل التنفيذ الفعّال للقرارات. وفي الختام، يشدّد وفد كينيا على أن الحوار المؤسسي المنتظم، على النحو المبين في ولايتنا، ذو أهمية قصوى لا لضمان أن يكون

وفي هذا الصدد، وضع بلدنا برنامج عمل شاملاً ومستمرًا نطلق عليه برنامج العمل الرقمي لأوروغواي، الذي نراعي فيه الإطار التنظيمي ونشجع على زيادة الوعي به، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبالنسبة لنا، فإن التحول الرقمي يسير جنباً إلى جنب مع اليقين القانوني. وهذا هو السبب في أننا نعمل على تعزيز التغييرات المعيارية اللازمة لمراعاة التقدم التكنولوجي، مع إعطاء الأولوية للتحسينات في الإجراءات الإدارية، وآليات تبادل المعلومات بين كيانات القطاعين العام والخاص، وإدارة الأعمال الرقمية.

ويعتقد وفد بلدي أنه عندما نعتمد أطراً تنظيمية، يجب أن نركز على إمكانية الوصول، وحقوق الطبع والنشر، وحقوق المستهلكين، والمنافسة العادلة، وحماية البيانات، والأمن، والشفافية، والفضاء السيبراني، وأن نعزز الالتزام بالمعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. السيدة مويغاي (كينيا) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وسأدلي بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

ونشكر الممثل الدائم لسنغافورة، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، على الإحاطة التي سيقدّمها قريباً. ونشيد بما أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية تحت قيادته من تقدّم لافت للنظر، ونتوقع استمرار إحراز نتائج ملموسة في هذا المجال البالغ الأهمية.

ففي هذه الحقبة الرقمية، نجد أنّ التأثير البعيد المدى للتكنولوجيا يشكّل معالم مجتمعا العالمي المترابط على نحو متزايد. والواقع أنّ الحقبة الرقمية التي تشهد تقدماً سريعاً تعيد في المقابل تعريف تصورنا للأمن ولأسلوب حياتنا، بما في ذلك الممارسة الدبلوماسية. وتحقيق التوازن البعيد المنال بين الابتكار ومنع النوايا الخبيثة بالغ الأهمية ولكنه يستلزم بذل جهود جبارة. وفي الواقع، يتطلب الأمر جهداً عالمياً جماعياً باتّباع نهج متعدد الأطراف.

في عملهما ويوفران محافل ديناميكية لتعزيز التعاون والمشاركة في مسألة الأمن السيبراني.

ونغتتم هذه الفرصة أيضاً للإشادة بما قامت به سنغافورة في توجيه عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي المعنيّ بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، ونودُّ أن نؤكد على الدور المركزي الذي يضطلع به الفريق في المناقشة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلام والأمن الدوليّين برعاية الأمم المتحدة. ونرحّب باعتماد التقرير المرحلي السنوي لعام 2023 (انظر A/78/265) وإنشاء دليل عالمي لجهات الاتصال، إذ نقوم حالياً بوضع إجراءاتنا الداخلية لتلك العملية.

وفيما يتعلق بآليات الحوار المؤسسي المنتظم في المستقبل، ترحب تيمور - ليشتي باقتراح وضع برنامج عمل مستقبلي بشأن الأمن السيبراني، لأننا ننظر إليه كإطار محتمل يتسم بالشمول والانفتاح والشفافية والفعالية برعاية الأمم المتحدة. ومع ذلك، نودُّ أن نؤكد على أن الفريق العامل المفتوح العضوية يظلُّ المحفل المناسب لوضع برنامج العمل وإنشائه، لأنه آلية شاملة تعكس مصالح جميع الدول. ونرى أيضاً أنه إذا ما أُريد أن يتبنى الجميع برنامج العمل فينبغي أن يركّز على تدابير بناء الثقة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية في تلبية احتياجاتها، مثل بناء القدرات، لتمكين الجميع وتعزيز تنفيذ القواعد المعمول بها، بما في ذلك في معالجة الثغرات القانونية في انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني. وبناءً على ذلك، فإننا نرحب بإجراء المزيد من المناقشات بشأن المقترحات، بما في ذلك التفاصيل المحددة، مثل المسائل التنظيمية، لأغراض استعداداتنا.

ونودُّ أن نشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواكبة المشهد الأمني السريع التطور، بما في ذلك التطورات في الفضاء السيبراني. ونتفق مع الرأي القائل بأن تدابير بناء الثقة تشكل أدوات حاسمة لتعزيز الثقة ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على التزامنا بآلية نزع السلاح ونشدد على مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في آلية نزع السلاح.

صوت كلّ دولة من الدول مسموعاً فحسب، بل أيضاً لضمان أن نتعلم ونعمل وننمو معاً وجماعياً. وليكن هدفنا المشترك هو توفير مساحة رقمية شاملة آمنة ومأمونة لأجيال الحاضر والمستقبل.

السيد غوسماو دي سوسا (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية):
تتشاطر تيمور - ليشتي، بصفتها دولة نامية، مع العديد من الدول الفوائد المتأتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحديات المترتبة عليها، وذلك فيما يتعلق ببناء الدولة والعمليات الإنمائية فيها. ويشمل ذلك صون السلم والأمن، على أساس احترام السيادة الوطنية لجميع الأعضاء وفي ظلّ أعمال القواعد التنظيمية المتعلقة بالاستخدام السلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أظهرت لنا جائحة مرض فيروس كورونا مؤخراً أهمية توافر موارد راسخة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعين علينا إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية من حيث تنفيذ القواعد الحالية ومواصلة تطويرها. وسيؤدي التطور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب التهديدات الناشئة في الفضاء السيبراني، إلى إلحاق أضرار قد تؤذيها في حياتنا. وتؤمن تيمور - ليشتي، بوصفها دولة صغيرة، بالدور المهم لهذا المنبر المتعدد الأطراف، فقد أتاح حيزاً أفضل للحوار فيما بين الجميع لمعالجة الانقسامات بين البلدان والتأكد من أن بإمكان الجميع الاستفادة من الفوائد التي ستجلبها لنا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا تزال تيمور - ليشتي، بوصفها بلداً جديداً يشرع في عملية الرقمنة الوطنية، تشعر بالقلق إزاء التهديد المتزايد للهجمات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات. ولا تزال الدول النامية تواجه تحدياتٍ مختلفة في الاستجابة للتهديدات السيبرانية. لذلك تعتقد تيمور - ليشتي أن التنسيق والتعاون وتبادل أفضل الممارسات من خلال المنابر الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف سيدعم الهياكل الوطنية ويعززها. وفي هذا الصدد، نحن نرى أن فريق الخبراء الحكوميين السابق والفريق العامل المفتوح العضوية يتكاملان

لوضع الأطر التقنية والقانونية لتعزيز الفضاء السيبراني عالمياً ووطنياً. ولهذا السبب يؤمن بلدي إيماناً تاماً بضرورة الاستمرار في تعزيز بناء القدرات كعنصر أساسي للتعاون فيما بين الدول في ترسيخ تدابير بناء الثقة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأعيد التأكيد على أهمية الشفافية التامة والدعم فيما يتعلق بتبادل المعلومات ونشر الممارسات الجيدة على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

ويشدد وفد بلدي على أن انطباق القانون الدولي على سلوك الدول في الفضاء السيبراني، والمعايير الطوعية غير الملزمة لسلوك الدول في وقت السلم، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، أمور لا تزال بالغة الأهمية، شأنها شأن الحاجة إلى إبراز الثغرات بين البلدان فيما يتعلق بالأمن السيبراني والدفاع. وإن بلدي مهتم بشكل خاص بالجهود المبذولة لبناء القدرات بهدف إنشاء فضاء سيبراني أكثر إنصافاً، ما سيساعد في الحفاظ على التوازن في سياق الأمن الدولي.

وقد اعتمدت غواتيمالا استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، الغرض الأول منها هو تعزيز قدرات بلدنا، وتهيئة البيئة والظروف اللازمة لضمان المشاركة والتنمية وممارسة حقوق الإنسان الواجبة للأفراد في الفضاء السيبراني. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت غواتيمالا خلال العام المنصرم تقدماً كبيراً في إعداد قانون الأمن السيبراني. ويتشرف بلدي بكونه مراقباً في اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، التي تهدف إلى التصدي للجرائم الرقمية وجرائم الإنترنت من خلال موازنة التشريعات بين الدول وتحسين تقنيات التحقيق وتعزيز التعاون بين الدول.

ومن هذا المنطلق، نرحب بالتقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021 - 2025. ونشدد على أهمية مشروع القرار A/C.1/78/L.60 لتعزيز برنامج عمل للنهوض بإنشاء آلية دائمة للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، وهو ما يؤيده غواتيمالا. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بتوصيات الأمين

كما نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز وأن نبرز أهمية ضمان أن يكون استخدام المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا متوافقاً تماماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتولي تيمور - لبتشي أهمية كبيرة لتكريس النظام القانوني الدولي المتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وانطباقه على الفضاء السيبراني مهم لصون السلام والاستقرار. ولأن حكومتنا تستثمر بكثافة في عملية الرقمنة، فإننا نعمل حالياً على وضع الإطار والاستراتيجية والسياسات اللازمة في مجال الفضاء السيبراني. ومن هذا المنطلق، فإننا نسعى إلى تعاون الجميع في جهودنا، خصوصاً في عملية بناء القدرات.

وأخيراً، نحن نرى أن التواصل مع القطاعات ذات الصلة، مثل القطاع الخاص، سيساعد الدول، لا سيما النامية منها، في فهم طبيعة التهديدات وفي التعاون والتصدي لها بشكل وافٍ، وهو ما سيثري تلك العملية.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):

تتسم البيئة الدولية بتهديدات تحيق بالسلام، وأعمال متكررة موجهة ضد الأمن العالمي، وأفات تؤثر في أضعف الفئات في مجتمعاتنا. على الرغم من ذلك، يقطع تطوّر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خطوات عملاقة، مما يركّز اهتمامنا على ضرورة تحسين فهمنا وتعزيز قدراتنا الوطنية وتعاوننا في الفضاء السيبراني. فقد بات الفضاء السيبراني مجالاً حاسماً للأهمية للأنشطة العالمية لطبيعته المدنية ولأنه مزودج الاستخدام. فقد استخدمته أيضاً الجماعات الإجرامية واستخدمه الإرهابيون غير مرّة. ولذلك من الضروري حمايته من خلال السلوك المسؤول للدول بما يضمن السلام والأمن الدوليين.

ومن المثير للقلق بشكل خاص أن عدداً من الدول يعكف على تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض عسكرية، ما يجعل استخدام تلك التكنولوجيات في النزاعات المستقبلية فيما بين الدول أمراً محتملاً بشكل متزايد. وتمثّل هذه الأنشطة مجموعة معقدة من الظروف التي تستدعي مشاركة وتعاون جميع القطاعات في بلداننا

على سلوك الدول في الفضاء السيبراني. ويتعين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توحد جهودها لتوطيد النظام الدولي القائم على القواعد والالتزام به في الفضاء السيبراني أيضاً. ونذكر بأن أي استخدام لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب الدول بطريقة لا تتفق مع التزاماتها بموجب إطار السلوك المسؤول للدول إنما يقوّض السلام والأمن الدوليين، والثقة والاستقرار فيما بين الدول الأعضاء.

وتقدّر إستونيا عالياً عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وترحب بالاتفاق على التقرير المرحلي السنوي (انظر A/78/265) في تموز/يوليه. وعلى الرغم من الوضع الجيوسياسي الصعب، يؤكد التقرير التوافقي على الاهتمام المتزايد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعميق المناقشات بشأن إطار السلوك المسؤول للدول. وقد وجدت إستونيا أن المداولات بشأن التهديدات والمعايير والقانون الدولي وبناء القدرات والحوار المؤسسي المستقبلي مفيدة للغاية لتوضيح وجهات النظر الوطنية والإقليمية وكذلك إرساء الالتزامات العالمية بشأن الاستقرار السيبراني.

لقد دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مراراً إلى إنشاء آلية دائمة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بالقضايا السيبرانية في سياق الأمن الدولي. وتواصل إستونيا دعم إنشاء برنامج عمل شامل وأحادي المسار وعملي المنحى بعد انتهاء أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي في عام 2025، على النحو المبين في القرار 37/77. ونعرب عم تقديرنا لأن الاجتماعات القادمة للفريق العامل المفتوح العضوية ستوفر خيارات إضافية لرسم معالم برنامج العمل بشكل جماعي.

وأخيراً، نوّد أن نؤكد على أهمية الاستفادة من خبرات مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين. وإننا نقدر فرص المشاركة الهادفة والمنظمة والجوهرية للقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في دورات الفريق العامل المفتوح العضوية. وتدعو إستونيا الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى مواصلة الانخراط في تبادل بناءً للآراء للتشارك والإصغاء والعمل من أجل تعزيز القدرة على الصمود السيبراني على الصعيد العالمي.

العام الواردة في الخطة الجديدة للسلام، التي يقترح فيها إنشاء آلية مساءلة مستقلة ومتعددة الأطراف بشأن الاستخدام الخبيث للفضاء السيبراني من قبل الدول.

وأخيراً، نذكر جميع الدول بضرورة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية ولرفاه البشرية، بما يعزز التنمية المستدامة لجميع البلدان، أيّاً كان مستوى تطورها العلمي والتكنولوجي.

السيد فاريم (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إستونيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، نوّد إبراز النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

إنّ منع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين وإدارتها، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن الاستخدام الخبيث للفضاء السيبراني، أمر في غاية الأهمية بالنسبة لإستونيا. فالتهديدات المنطوية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات آخذة في التطور والتفاقم، ما يبرز المخاوف المتزايدة على الأمن الوطني والدولي. وقد تترتب على الحوادث السيبرانية الخبيثة آثاراً مدمرة تطل أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البنية التحتية الحيوية، فضلاً عن الآثار المباشرة على الاستقرار الدولي.

وعلى وجه الخصوص، أظهر الغزو الروسي غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا كيف توظف العمليات السيبرانية لدعم الأهداف العسكرية، بل وكيف باتت جزءاً من العمليات العسكرية. وخلال العدوان الروسي، استهدفت في الفضاء السيبراني السلطات الحكومية الأوكرانية والبنية التحتية الحيوية والحكومة المحلية وقطاع الأمن والدفاع والشركات الخاصة في أوكرانيا. وقد أظهرت العمليات السيبرانية الخبيثة أيضاً تأثيراً خطيراً غير مباشر، ما يؤكد الطابع العابر للحدود للتهديدات السيبرانية.

وتدين إستونيا بشدة مثل هذه العمليات السيبرانية الخبيثة. ونشدّد على أن القانون الدولي - بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة برمته والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني - ينطبق تماماً

نحتاج إلى معالجتها بشكل جماعي. ونرى أنه ستكون هناك حاجة إلى آلية دائمة وشاملة ومرنة وقابلة للتكيف للحوار المؤسسي المنتظم بعد اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي لمواصلة تنفيذ إطار سلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني وتعزيز تيسير العمل بشأن مجموعة من القضايا، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها أفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية المتعاقبة.

وإننا نرحب بمشروع القرار A/C.1/78/L.60 الذي قدّمته فرنسا، ونعرب عن تأييدنا له، فهو يوفر مساراً واضحاً وشافياً لجميع الدول الأعضاء للنظر في بلورة نطاق الآلية المستقبلية وهيكلها ومضمونها وطرائق عملها على نحو يكمل عمل الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي.

وأخيراً، نكرّر التأكيد أيضاً على أهمية أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك القطاع المعني والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في التصدي للتحديات العديدة المطروحة في الفضاء السيبراني. وليس باستطاعة الحكومات وحدها أن تتغلب على هذه التحديات. ويواصل أصحاب المصلحة من الجهات غير الحكومية تقديم منظور حيوي وخبرات قيّمة للمناقشات الدولية عن الأمن السيبراني، ونواصل الترحيب بالحوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين ونشجّع عليه.

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئنا نشهد تهديداً متزايداً في الفضاء السيبراني من جراء ازدياد عدد الحوادث المنطوية على الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل هجمات البرمجيات الخبيثة، والعمليات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية، وسرقة العملات المشفرة. وليس ثمة حدود في الفضاء السيبراني. وهذا يجعل التعاون الدولي ضرورةً مطلقةً لنا جميعاً.

وفي هذا السياق، تعلق اليابان أهميةً كبيرةً على الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 بصفته منبراً شاملاً برعاية الأمم المتحدة. وإننا نشيد بقيادة رئيس الفريق السنغافوري ومجموعته ونرحب باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني

السيدة نام (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إن نيوزيلندا ملتزمة بتعزيز السلوك المسؤول للدول في فضاء سيبراني حرّ ومفتوح وسلمي وآمن. ويمكن للتطورات التكنولوجية في الفضاء السيبراني أن تجعل العالم مكاناً أكثر أماناً وأن تسهم في التنمية المستدامة والازدهار والنمو الاقتصادي. ولكن بالمثل، بات الفضاء السيبراني على نحو متزايد ينقل التهديدات الجديدة والناشئة التي تتعارض مع السلام والأمن الدوليين. ويشمل ذلك نشر برمجيات انتزاع الفدية، واستهداف البنية التحتية الحيوية، والاستخدام الخبيث للنشاط السيبراني الذي يحدث الآن على نحو متزايد في سياق النزاعات المسلحة.

وتولي نيوزيلندا أهميةً للعمل بشكل جماعي للتصدي لتلك التحديات وتعزيز السلوك المسؤول للدول عبر الإنترنت. وفي هذا الصدد، نرحب بتوافق الآراء بشأن التقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021 - 2025 في دورته الموضوعية الخامسة المنعقدة في تموز/يوليه.

وتلاحظ نيوزيلندا، كما فعلنا نحن وكثيرون غيرنا من قبل، أن الفضاء السيبراني ليس فضاءً خارجاً عن القانون وأن القانون الدولي ينطبق على الإنترنت كما ينطبق على أرض الواقع. ومما يسعد نيوزيلندا أن تشاهد الدول وهي تواصل تبادل وجهات نظرها الوطنية بشأن تطبيق القانون الدولي. ويشمل ذلك تبادل الدول لوجهات النظر بشأن انطباق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤكد مرة أخرى على موقفنا بأن ميثاق الأمم المتحدة في مجمله قابل للتطبيق وضروري لصون السلام والأمن والاستقرار في الفضاء السيبراني، وأن بإمكان الدول، بل وينبغي لها، أن تتوقع أن تُساءل عن النشاط السيبراني الخبيث الذي يتعارض مع ميثاق المنظمة والقانون الدولي.

ونرحب باقتراح وضع برنامج عمل للأمم المتحدة للارتقاء بسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. ونواصل إحراز الكثير من التقدم في الفريق العامل المفتوح العضوية، وقد كشفت مناقشاتنا عن العديد من القضايا التي

في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وفي المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في آب/أغسطس من العام الفائت، أعلن رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو عن إنشاء صندوق القادة الشباب من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية كجزء من جهودنا المبذولة في إطار خطة عمل هيروشيما التي قدمها في المؤتمر. ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في جذب قادة المستقبل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حدٍ سواء لزيارة اليابان لكي يطلعوا بأَمِّ أعينهم على واقع استخدام الأسلحة النووية. كما يهدف البرنامج إلى إنشاء شبكة عالمية من أفرقة دولية متنوعة من قادة المستقبل وغيرهم من الجهات الفاعلة الرئيسية من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط التعليمية والأكاديمية والإعلامية والصناعية وغيرها من القطاعات.

ويجب ألا تتكرّر مأساتا هيروشيما وناغازاكي. وينبغي لإنهاء الوعي بتجربتيّ ناغازاكي وهيروشيما بعد استخدام الأسلحة النووية ضدّهما أن يكون مرتكز جهودنا الجماعية نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وترى اليابان أن من واجبها نقل التجربتين إلى الأجيال القادمة وعبر الحدود.

السيد فان دير هايغن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد ازدادت بشكل مستمر العمليات السيبرانية الخبيثة التي تقوم بها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية في السنوات الأخيرة، سواء في وقت السلم أو في النزاعات المسلحة. والحرب ضدّ أوكرانيا ما هي إلا مثال على هذا التطور، وليست الوحيدة. فالهجمات السيبرانية التي تشنها جهات إجرامية ضدّ الشركات أو الأفراد، أو ضد البنية التحتية الحيوية أو مباشرة ضدّ الدول، كما أظهر الهجوم على كوستاريكا، آخذة بالازدياد على نحو مطّرد. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا باحترام الإطار المتفق عليه للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني، على نحو ما أكدته وأعدت تأكيده التقارير التوافقية لأفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة العاملة المفتوحة العضوية وأقرته جميع الدول في الجمعية العامة.

وترحب سويسرا باعتماد التقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بأمن تكنولوجيا

(انظر A/78/265) في تموز/يوليه، وكذلك بالتقدم الكبير الذي أحرزناه معاً، مثل إنشاء الدليل العالمي لجهات الاتصال.

ويجب علينا تعزيز سيادة القانون في الفضاء السيبراني. فالمجال السيبراني ليس فضاءً يسوده انعدام القانون. حيث ينطبق القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، في الفضاء السيبراني. ونظراً للطبيعة المتغيرة بسرعة لبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن تتركز أولويتنا على الانخراط في مزيد من المناقشات الملموسة بشأن كيفية تطبيق القانون الدولي الحالي. وإننا نتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات الملموسة والموضوعية عن هذا الموضوع المهم، بما في ذلك في اجتماعات ما بين الدورات للفريق العامل المفتوح العضوية.

وبناء القدرات هو مجال آخر من المجالات ذات الأولوية. وقد دأبت اليابان على التعاون بشكل وثيق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا والبنك الدولي وشركاء دوليين آخرين لتعزيز الجهود الإقليمية والعالمية لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستوفر المائدة المستديرة العالمية المتعلقة ببناء القدرات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المقرر عقدها في أيار/مايو 2024، فرصة عظيمة لجميع الدول الأعضاء لتبادل الآراء بشأن التدابير العملية لبناء القدرات، بمشاركة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين.

وفيما يتعلق بالحوار المؤسسي المنتظم، نشكر المقدمين الرئيسيين الأقالبيين لمشروع القرار A/C.1/78/L.60 بشأن برنامج العمل الذي اقترحه فرنسا على تقديمهم له. وتعتقد اليابان أن اقتراح برنامج العمل المرن والشامل وأحادي المسار المذكور يمكن أن يكفل الانتقال السلس إلى آلية جديدة عملية المنحى ودائمة بعد عام 2025، حيث يمكننا الاستمرار في تطوير إنجازات الفريق العامل المفتوح العضوية. ونأمل مخلصين أن يتم اعتماد مشروع القرار، وهو ثمرة جهودنا الجماعية، بتأييد واسع من الدول الأعضاء.

وتولي اليابان، لكونها البلد الوحيد الذي عانى ويلات إلقاء قنابل ذرية عليه في أثناء الحرب، أهمية قصوى لجهودنا الرامية إلى التثقيف

الحوار المؤسسي المنتظم الجديد عند انتهاء الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي من عمله في عام 2025. ولهذا السبب شاركنا في تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.60، الذي قدّمته فرنسا وكولومبيا والسنغال والولايات المتحدة، والذي سيساعد على دفع تلك المناقشات قُدماً.

وقبل أن أختتم، أودُّ أن أبرز التحديات العديدة التي نواجهها في ضوء التقدم التكنولوجي المتسارع. فالآثار المترتبة على الذكاء الاصطناعي ومجالات أخرى من العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك علوم الحياة، تظهر بارزة للعيان في الدورة الحالية للجنة الأولى. ومن الآن فصاعداً، ينبغي أن تصبح هذه التطورات محور اهتمام هذه اللجنة، وينبغي أن نضمن اعتماد اللجنة قراراً يربط بين مختلف مسارات تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالتكنولوجيات الناشئة ويبحث أوجه التآزر المتداخلة بين العلم والتكنولوجيا وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين.

السيدة بيچ (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية): إنَّ المملكة المتحدة ملتزمة بالنهوض بفضاء سيبراني حرّ ومفتوح وسلمي وآمن يعزز الأمن الجماعي ويدعم التنمية العالمية. ويتطلب ذلك من جميع الدول التمسك بالالتزامات القائمة المتفق عليها في الأمم المتحدة وتنفيذها، وهي إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني وانطباق القانون الدولي القائم على الفضاء السيبراني، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة في مجمله.

وعلى الرغم من تلك الاتفاقات، لا تزال بعض الدول تتصرف بشكل غير مسؤول. فقد استخدمت روسيا العمليات السيبرانية كجزء من حملة طويلة الأمد من النشاط العدائي والمزعزع للاستقرار ضدَّ أوكرانيا. ولهذه الهجمات تداعيات واقعية. وإننا نشعر بقلق عميق من أن مشروع القرار الذي قدّمته روسيا يحاول إعادة تفسير هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء من أجل مصالحها الذاتية الضيقة، وبذلك فإنه يقوّض الإطار الذي بنيناه بشكل جماعي هنا معاً.

وأنماط النشاط السيبراني الخبيث مستمرة في التطور. وقد شهدت المملكة المتحدة استهدافاً متزايداً لمؤسساتنا وعملياتنا وقيمنا الديمقراطية. وسنرد بشدة على الأعمال العدائية ضدَّ بنيتنا التحتية

المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021 - 2025، لأنه يجسّد أساساً متيناً لعمل الفريق في المستقبل. ونرحّب بشكل خاص بفرصة متابعة النقاش بشأن إمكانية تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في الفضاء السيبراني. ونرحّب أيضاً بالتأكيد الشديد على حماية البنية التحتية الحيوية والبنية التحتية الحيوية للمعلومات من تهديدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوصية بإجراء المزيد من المناقشات المركّزة بشأن هذا الأمر. فالحوادث السيبرانية الأخيرة والوضع الجيوسياسي الحالي يُظهران الأهمية القصوى لحماية البنية التحتية الحيوية، ولا سيما المنشآت الطبية ومنشآت الرعاية الصحية. وفي هذا السياق، تعتقد سويسرا أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية أن يصبّ اهتمامه على تحسين فهم المعايير الطوعية الإحدى عشر الحالية وتعزيزها وتنفيذها قبل صوغ معايير جديدة.

ونوجّه شكرنا إلى رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية على تقديمه مشروع المقرر A/C.1/78/L.13، الذي يسلط الضوء على اعتماد التقرير المرحلي السنوي والجدول الزمني للاجتماعات. وتؤيد سويسرا تأييداً تاماً مشروع المقرر والنهج الإجرائي والعملية. ويجب أن نؤكد أيضاً على أن سويسرا لديها تحفظات جدية على مشروع القرار A/C.1/78/L.11، الذي قدّمه الاتحاد الروسي بشأن تلك المسألة، لأنه يبدو زائداً عن الحاجة ومن شأنه أن يكرّر النصّ الذي قدّمه رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية. ويثير المشروع المقدم من الاتحاد الروسي أيضاً مشاكل موضوعية، لا سيما لأنه لا يستند إلى لغة توافقية ويعتمد نهج الانتقاء والاختيار، ولا يشير إلى الإطار التوافقي، ويحاول تكييف ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية. ويمكن أن يشكك ذلك في التقدم المهمّ الذي أُحرز حتى الآن في الفريق العامل المفتوح العضوية الحالي. وفي مثل هذه الظروف، فإنَّ سويسرا ليست في وضع يسمح لها بدعم المشروع.

وتؤيد سويسرا المناقشات الجارية عن إنشاء برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن برنامج عمل الأمن السيبراني في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية. فنحن نعتقد أن برنامج العمل هو الأنسب لأن يصبح

وتؤيد المملكة المتحدة مشروع القرار A/C.1/78/L.60، الذي قدّمته فرنسا، لإنشاء آلية دائمة وعملية المنحى وشاملة للجميع بعد اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية في عام 2025، تستند إلى النتائج التي تمّ التوصل إليها بتوافق الآراء، بما فيها النتائج التي تمّ التوصل إليها في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية. ومن شأن هذه الآلية أن توفر الاستمرارية لمناقشات الدول بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي وتمكّن من تنفيذ إطار الأمم المتحدة لسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني والاستمرار في تطويره.

وأخيراً، أودُّ أن أقول كلمة عن النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات، التي تشكل جزءاً بالغ الأهمية من نظام عدم الانتشار. فضلاً عن إسهام هذه النظم في الأمن الدولي فإنها توفر قدراً من ضمان الاستخدام النهائي، مما يمنح الدول الثقة في نقل التكنولوجيا ويبسّر الصادرات في جميع أنحاء العالم. وإننا نشعر بالقلق إزاء الجهود المتواصلة التي تبذلها بعض الدول لتقويض تلك النظم البالغة الأهمية وتشويه سمعتها.

السيد قربان بور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تتقدّم جمهورية إيران الإسلامية بتعازيها القلبية إلى دولة فلسطين الصامدة وتعرب عن تضامنها الثابت معها. وندين بشدة الفظائع الشنيعة التي ارتكبتها النظام الإسرائيلي مؤخراً في غزة، والتي أدت حتى الآن إلى مقتل أكثر من 5 000 شخص، أكثر من 60 في المائة منهم من الأطفال والنساء. ولا بدّ من وقف إراقة الدماء والقصف العشوائي فوراً، مثلما ينبغي إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وعلى خلفية الزيادة الكبيرة في الهجمات السيبرانية، مع زيادة تصل إلى 50 المائة في عام 2022، تكرر جمهورية إيران الإسلامية التأكيد بشكل قاطع على موقفها الثابت من استخدام الفضاء السيبراني وبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه

الوطنية الحيوية، بما في ذلك تعزيز دفاعاتنا من خلال فريق عمل الدفاع عن الديمقراطية والسلطات الجديدة المسندة بموجب قانون الأمن القومي الصادر عن البرلمان.

وينطوي تأثيرُ برمجيات انتزاع الفدية على البنى التحتية الوطنية الحيوية على إمكانية تقويض السلام والأمن الدوليين، ولذلك فإننا نرحب بالإشارة إلى ذلك في التقرير المرحلي السنوي الثاني (انظر A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025. وهذا العام، قامت المملكة المتحدة، بالتنسيق مع شركاء دوليين، بفرض عقوبات على 18 من الجهات الفاعلة السيبرانية المتورطة في برمجيات انتزاع الفدية. وسنواصل معاقبة أولئك الذين يُحقون الأذى بنا ومحاسبة الجهات الفاعلة الخبيثة.

وعلاوة على ذلك، تشعر المملكة المتحدة بالقلق بشكل خاص من الاستخدام غير المسؤول للقدرة السيبرانية المتقدمة المتاحة تجارياً. وتشمل هذه السوق المتنامية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك برامج التجسس الحاسوبي التجارية. وفي إطار قانوني محلي ودولي يحمي حقوق الإنسان، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تستخدم بشكل مسؤول الأدوات السيبرانية التجارية لمنع الجرائم الخطيرة والإرهاب. غير أن سوء استخدامها يمكن أن يقوّض حقوق الإنسان وأن يهدّد أمننا الجماعي واستقرار الفضاء السيبراني. وهذا تحدٍ معقد يستلزم مشاركة مجموعة من القطاعات. وتعمل المملكة المتحدة وفرنسا معاً بشكل وثيق لتطوير استجابة أصحاب المصلحة المتعددين، ونتطلع إلى مزيد من التعاون مع جميع الأعضاء في هذا الشأن.

وتقرُّ المملكة المتحدة بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية، بما في ذلك التوازن الدقيق الذي تمّ التوصل إليه في تقريره السنوي التوافقي. وملتمزومون بالاضطلاع بدورنا في الانخراط في سلوك مسؤول في الفضاء السيبراني ودعم الآخرين للقيام بذلك. ويشمل ذلك تمويل جهود بناء القدرات بقيمة 32 مليون جنيه إسترليني هذا العام والمشاركة في نقاش بناءً لتعزيز الفهم المشترك للدول لكيفية تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، على الفضاء السيبراني.

وفي ضوء الوقائع المستجدة، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن بعض الدول، ولا سيما الولايات المتحدة، لم تتخرب في عسكرة الفضاء السيبراني فحسب، بل قامت أيضاً بشن هجمات إلكترونية متعددة. وقد شنّ النظام الإسرائيلي على وجه الخصوص سلسلة من الهجمات السيبرانية ضد إيران، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك برنامج ستوكسنت السيء الصيت. وندين هذه الأعمال من دون أيّ تحفظ وناشد المجتمع الدولي أن يحاسب مرتكبيها على أفعالهم. وللأسف، وجدت إيران نفسها مؤخراً متورطة زوراً وبهتاناً في هجمة سيبرانية مزعومة؟ ونرفض رفضاً قاطعاً ونحذر من أي ادعاءات لا أساس لها من الصحة ومبنيّة على افتراءات.

السيد غيتاهون (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية.

إن إسهامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق السلام والنمو والتنمية هائلةً ومسلمٌ بها. ولكي تؤثر هذه الإسهامات تأثيراً إيجابياً ودائماً، ثمة أهمية حاسمة للتمسك بمبادئ السلوك المسؤول للدول في حصر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأغراض السلمية. وعلى الرغم من الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعة، فإن التهديدات الناشئة عن استخدامها لأغراض إجرامية آخذة في التزايد أيضاً. ونعتقد أن ذلك يضرُّ بجهودنا الجماعية للاستفادة من تلك التكنولوجيات لضمان السلام والاستقرار وتحقيق استراتيجياتنا، وبالتالي يجب معالجة ذلك في الوقت المناسب وعلى وجه السرعة.

وتعمل إثيوبيا مع الآخرين من أجل إنجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وهو يمثل في الوقت الحاضر الآلية الوحيدة الشاملة. ومشاركة جميع الدول على قدم المساواة في النتائج القائمة على توافق الآراء أمر بالغ الأهمية لإنجازها بنجاح. وفي هذا الصدد، تؤيد إثيوبيا الرأي القائل بأن عملية بقيادة الدول تتمثل في

الأصول القيّمة، والتي هي أشبه بتراث مشترك للبشرية، يجب أن تُسخر حصراً للأهداف السلمية، ومن الضروري أن تتعاون الدول مع الالتزام الدقيق بالقانون الدولي ذي الصلة.

وتمشياً مع هذا الموقف المبدئي، شاركت إيران مشاركةً نشطةً في المفاوضات الحكومية الدولية برعاية الأمم المتحدة. وتتبع مشاركتنا من التزامنا العميق بحماية حقوق جميع الأطراف المعنية. ووفقاً للقرار التأسيسي 240/75، فإنّ المبدأ التوجيهي لمنهجية عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025 هو التوافق في الآراء. وهذا يستلزم احترام وجهات نظر كلّ دولة عضو على حدة. ويجب التمسك بجوهر التوافق في الآراء وتعزيزه، حيث أنه أساس مداولات الفريق.

وباعتماد التقرير السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية (انظر A/78/265)، المصحوب بمجموعة شاملة من البيانات التي توضّح مواقف الدول الأعضاء، بما فيها إيران، فإننا نرى أن مواصلة تقدّم الفريق العامل المفتوح العضوية ونجاحه في نهاية المطاف يعتمدان أساساً على التوصل إلى توافق جوهري في الآراء. وكما أكدنا سابقاً، لا ينبغي اعتبار المشاركة الطوعية للدول الأعضاء في توافق الآراء أو قرار عدم عرقلة أمرًا مفروغاً منه. وبالتالي، يتحتم علينا النظر بجدية في وجهات نظر ومساهمات جميع الدول الأعضاء ودمجها في نتائج الفريق العامل المفتوح العضوية.

وفي هذا السياق، من الضروري أن نستعرض الوثائق السابقة للفريق العامل المفتوح العضوية، بما في ذلك موجز الرئيس والتقرير المرحلي السنوي لعام 2021 (انظر A/77/275)، الذي حدد بشكل كبير المسائل العالقة. وينبغي لهذه الوثائق أن تكون بمثابة أساس للمفاوضات البناءة وتقريب وجهات النظر المتباينة. ونودّ أن نؤكد على أنه إذا كنا نطمح إلى أن يعمل الفريق العامل المفتوح العضوية بفعالية باعتبار ذلك من تدبيرنا لبناء الثقة، فيجب أن نكون يقظين في معالجة شواغل جميع الدول الأعضاء ومصالحها. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يؤدي إلى تآكل الثقة والطمأنينة الأساسيتين اللتين يتمتع بها الفريق. وهذه الصفات لا تقدّر بثمن فيما يتعلق بأدائه لمهمته.

وتدني مستوى المهارات الرقمية ومهارات تَبني المنافع العامة الرقمية. وفي سعينا إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بفعالية واستدامة لمواجهة تحديات التنمية المتعددة الأوجه، ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المقدم تبعاً للطلب لتمكيننا من معالجة الاختناقات المحيطة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وفي الختام، تشدد إثيوبيا على أهمية ضمان السلام والأمن والاستقرار في بيئة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتؤكد التزامها بالعمل مع الجميع لتحقيق هذا الهدف.

السيد بيار كاديو (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تودُّ كندا أن تعالج مسألتين مهمتين للسلام والأمن الدوليين وهما السلوك المسؤول للدولة في الفضاء السيبراني وأهمية تطبيق منظور مُجنسَن في مسائل نزع السلاح ليكون ذلك القاعدة وليس الاستثناء.

وترحب كندا بالإطار التراكمي والمتطور للسلوك المسؤول للدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الذي وُضع من خلال التقرير التوافقي (انظر A/76/135) لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي وأيضاً في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، فضلاً عن تقريره المرحليين السنويين لعامي 2022 و 2023 (انظر A/77/275 و A/78/265، على التوالي).

ويُعد هذا الإطار مفيداً للسلام والأمن وبناء فهم مشترك لما ينبغي أن يكون عليه تصرفُ الدول في الفضاء السيبراني. ولذلك فإننا نشعر بالقلق من أن عدداً صغيراً من الدول، بما في ذلك بعض الدول التي تولت دوراً رئيسياً في وضعه، تشكك الآن في متانة الإطار. ونشير إلى أنه من خلال تقريرَي فريق الخبراء الحكوميين لعام 2015 (A/70/174) ولعام 2021، اتفق المجتمع الدولي بتوافق الآراء على مجموعة من المعايير الطوعية الشاملة بشأن سلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني، كما اتفقت الدول على أن القانون الدولي ينطبق في الفضاء السيبراني. وهذه المعايير والقانون الدولي هما الوسيلتان

تقديمها تقارير إلى اللجنة الأولى هو أفضل نهج. وعلى المنوال نفسه، نعتقد أن المحافل الإقليمية مهمة أيضاً للتوصل إلى التوافق المطلوب في الآراء. ومن ثم، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن التطورات في استخدام الفضاء السيبراني في سياق الأمن الدولي يمكن مناقشتها بشكل استقرائي انطلاقاً من المستويين دون الإقليمي والقاري ووصولاً إلى المستوى العالمي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على بناء الثقة على المستويات كافة.

ونشدد على أن البلدان النامية تحتاج إلى برامج لبناء القدرات في المسائل التقنية والقانونية وما يتصل بها من مسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المتعلقة بالاستخدام السلمي للفضاء السيبراني. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بدور رئيسي في تقديم الدعم لبناء القدرات من أجل تمكين البلدان النامية من تعزيز قدراتها على جميع المستويات والاستفادة من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق أهدافها الإنمائية. كما أن توفير هذا الدعم لبناء القدرات مفيد أيضاً لتدابير بناء الثقة، بهدف تعزيز استقرار الفضاء السيبراني وأمنه.

وتعمل إثيوبيا جاهدةً للاستفادة من قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التغييرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة وبناء مجتمع أكثر ازدهاراً. وقد صُغنا سياساتٍ وتشريعاتٍ بهدف التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها، وأحرزنا تقدماً فيما يتعلق ببناء المؤسسات للاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتحقيق أهدافنا الإنمائية. وتلتزم إثيوبيا بالإسهام في تنفيذ الاتفاق الرقمي العالمي والاستفادة منه لتعزيز التعاون الرقمي من خلال عملية مفتوحة وشاملة. وندعم دعماً تاماً الترويج للحلول الرقمية من خلال الوصول إلى المنافع العامة الرقمية واستخدامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل على سدّ الفجوة الرقمية.

وفي إطار جهودنا لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعالجة المشكلات المتعلقة بالمسائل السيبرانية بشكل فعال، واجهنا تحدياتٍ مختلفة، بما في ذلك نقص الموارد المالية،

ويساعد إدماج المنظور الجنساني على إنشاء مبادرات فعّالة وطويلة الأمد تساعد على التصدي للتهديدات الأمنية الأكثر إلحاحاً في العالم. وتتمثل إحدى طرق القيام بذلك في جَمْع ومشاركة البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس بشأن تأثير الأسلحة. ومما يثلج صدر كندا ازدياد تمثيل الجنسين في محافل الأمم المتحدة، بما في ذلك هذه اللجنة. ومع ذلك، لا يزال الاختلال في التوازن بين الجنسين قائماً، وبالتالي فإننا نفتقد أصواتاً ووجهات نظر أساسية على الطاولة - وهي أصوات ووجهات نظر ضرورية لوضع سياسات وبرامج فعّالة لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وختاماً، فإنّ سدّ الفجوة بين الجنسين شرط أساسي لخلق عالم أكثر شمولاً وسلاماً وازدهاراً. لذلك فإن كندا ثابتة في التزامها بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة للنهوض بالاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب الأمن الدولي.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): المشهد الدولي في الفضاء السيبراني الإلكتروني حالياً معقد وخطير ويتسم بالتجزؤ. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإطلاق المفاوضات بشأن أمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها. ومن أفرقة الخبراء الحكوميين إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعنيّ بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، بدأت المفاوضات بشأن أمن المعلومات في الأمم المتحدة من الصفر وتوسعت في نطاقها، وحققت إنجازات كبيرة، بما في ذلك تأكيد مبادئ الأمن السيبراني والحفاظ على السلام في الفضاء السيبراني؛ ووضع قواعد ومعايير ومبادئ سلوك الدول المسؤول؛ ومراقبة وتنفيذ إطار عمل سلوك الدول المسؤول؛ والدليل العالمي الحكومي الدولي لجهات الاتصال المنشأ حديثاً. وقد كان لهذه الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس دور مهمّ في الحفاظ على السلام والاستقرار في الفضاء السيبراني.

ولقد أثبتت التجارب الناجحة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية أنّ السبيل الوحيد للتصدي للتحديات وتحقيق التنمية المشتركة

المناسبتان لتوجيه ما يمكن للدول فعله وما لا يمكن للدول فعله في الفضاء السيبراني. وإننا نرحب بالمناقشات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن تنفيذ المعايير وكيفية تطبيق القانون الدولي.

وتشكّل التدابير العملية لبناء الثقة وبناء القدرات عنصرين رئيسيين آخرين في الإطار المتعلق بالسلوك المسؤول للدول. ومنذ عام 2015، خصّصت كندا أكثر من 30 مليون دولار لمشاريع بناء القدرات السيبرانية في جميع أنحاء العالم، وهي تعمل مع منظمات مختلفة لتعزيز الإنترنت المفتوح والأمن. ونذكر أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل ونتطلع إلى تعميق مناقشاتنا في السنوات القادمة.

(تكلم بالفرنسية)

وتعتقد كندا أن الأعضاء في الأمم المتحدة بحاجة إلى إنشاء محفل دائم للمضي قدماً في مناقشات واقعية وعملية المنحى في ختام الولاية الحالية للفريق العامل المفتوح العضوية. ولذلك تشارك كندا في تقديم اقتراح برنامج العمل في هذه الدورة للجنة الأولى. وبرنامج العمل هو أفضل محفل للنهوض بشكل ملموس بتنفيذ الإطار المعياري المتفق عليه، بما في ذلك من خلال دعم نشاط بناء القدرات المستهدف. وسوف برنامج العمل أيضاً محفلاً شاملاً لجميع الدول الأعضاء للمشاركة في هذه القضايا وجميع القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني، مع الاستفادة من خبرات القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وتؤكد كندا من جديد، وعينها على تحقيق الشمول، على أن تأمين إنترنت مفتوح يتطلب الاستثمار في المساواة بين الجنسين وفهم التأثير الجنساني لقضايا الأمن السيبراني. ونعترف بالعمل الذي قام به الفريق العامل المفتوح العضوية لتسليط الضوء على المساهمات المتنوعة للمرأة، ونشر الوثائق على البوابة الإلكترونية للفريق، وبرنامج زمالات المرأة في مجال الفضاء السيبراني الجاري تنفيذه. ونتطلع إلى البناء على ذلك البرنامج في جهود الأمم المتحدة المقبلة في مجال الفضاء السيبراني.

والمنظورات الجنسانية ليست حيوية في الفضاء السيبراني فحسب، بل هي أيضاً أساسية لعملنا على نطاق آلية نزع السلاح.

أيضاً بمخاطر وتحديات لا يمكن التنبؤ بها. وتؤثر حوكمة الذكاء الاصطناعي، وهي مهمة مشتركة تواجهها جميع بلدان العالم، على مستقبل البشرية. ومؤخراً أطلقت الصين مبادرة الحكومة العالمية للذكاء الاصطناعي، داعيةً جميع البلدان إلى تعزيز التبادل والتعاون والعمل معاً لدفع المخاطر. وينبغي لنا أن نضع أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي بالانطلاق من توافق واسع في الآراء، لكي تصبح تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي أكثر أمناً وموثوقية وقابلية للتحكم فيها وإنصافاً. وسبق للصين أن أصدرت أيضاً وثائقاً بشأن تنظيم التطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي وبشأن تعزيز الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

وتدعو الصين إلى اتباع نهج محوره الإنسان ورؤى مثل الذكاء الاصطناعي من أجل المصلحة العامة، مع التركيز على التنمية والأخلاقيات أولاً. ونعتقد أنه ينبغي للذكاء الاصطناعي أن يتطور دائماً بطريقة تفيد الحضارة البشرية. وينبغي أن نعمل معاً لمنع ومكافحة الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وإساءة استخدامها من جانب الإرهابيين والمتطرفين والجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود الوطنية. وينبغي للبلدان كافة، وخصوصاً البلدان الكبرى، أن تتبنى نهجاً حكيماً ومسؤولاً إزاء البحث والتطوير وتطبيق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري وأن تتأى بنفسها عن السعي إلى تحقيق مزية عسكرية مطلقة وتقويض التوازن والاستقرار الاستراتيجيين عالمياً.

وتدعو الصين إلى تنفيذ قواعد تنظيمية متدرجة ومصنفة بما يكفل أن تظل منظومات الأسلحة ذات الصلة تحت السيطرة البشرية على الدوام. ولأن تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي تتسم بطابع مزدوج الاستخدام، يتعين علينا أن نضمن حقوق جميع البلدان في الاستخدامات السلمية مع تعزيز القواعد التنظيمية والحوكمة. وتعارض الصين رسم خطوطاً أيديولوجية أو تشكيل مجموعات حصرية بما يعرقل قيام البلدان الأخرى بتطوير الذكاء الاصطناعي الخاص بها. كما نعارض إقامة الحواجز وتعطيل سلسلة الإمداد العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال الاحتكارات التكنولوجية والتدابير القسرية الانفرادية.

والازدهار المشترك هو التمسك بالسلام والتعاون والشمولية مع نذب النزاع والمواجهة والتفرد. وصون الطبيعة السلمية للفضاء السيبراني هو خيارنا الوحيد. وينبغي لنا أن نضع السلام والتعاون في صلب سياساتنا وأن نظهر استعدادنا للسعي نحو السلام والتنمية من خلال التعاون، ورفض النزاعات السيبرانية والحرب السيبرانية، وجعل الفضاء السيبراني مكاناً مليئاً بالفرص الرقمية بدلاً من أن يكون ساحة معركة جديدة للتنافس بين القوى الكبرى.

وتتطلب الحوكمة العالمية للفضاء السيبراني مشاركة جميع البلدان على قدم المساواة واتخاذها لقرارات مشتركة. وإننا بحاجة إلى أن ندعم بشدة الدور المحوري للأمم المتحدة في قضايا أمن المعلومات، وأن نحترم سلطة الفريق العامل المفتوح العضوية باعتباره الجهة الوحيدة لأمن المعلومات برعاية الأمم المتحدة، وأن نتكاتف لوضع ترتيبات طويلة الأجل للمؤسسة المستقبلية لأمن المعلومات.

وفي الحقبة الرقمية، يتعين علينا الأخذ بزمام المبادرة في التصدي للتحديات الناشئة في مجال أمن المعلومات والعمل الدؤوب لحل المشكلات الحقيقية والملحة التي تؤثر في البلدان كافة. ويقر التقرير المرحلي السنوي الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية بما يلي:

”وبالنظر إلى نمو وتجميع البيانات المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة، لاحظت الدول أيضاً تزايد أهمية حماية البيانات وأمنها“. (A/78/265، المرفق، الفقرة 17).

وقد اقترحت الصين مبادرة عالمية بشأن أمن البيانات تقدم حلاً فعالاً لأمن البيانات على الصعيد العالمي. ويمكن أن تكون بمثابة منطلق لمناقشاتنا المستقبلية. وفي مواجهة المخاطر والتحديات في الفضاء السيبراني، توذ الصين العمل مع جميع الأطراف، وتوطيد التضامن والتعاون، وبذل جهود مشتركة لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك في الفضاء السيبراني.

ويعدّ الذكاء الاصطناعي أحد المجالات الجديدة للتنمية البشرية، وقد خلق فرصاً هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو يقترن

إلى هذا العمل يسهم في تدعيم السلام والاستقرار في الفضاء السيبراني ويعود بالنفع على جميع البلدان.

وترحب اليونان أيضاً بالتقرير السنوي لعام 2023 (انظر A/78/265) للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، ولا سيما التوصية التي تدعو الدول إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بنطاق وهيكل ومضمون برنامج عمل للنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء السيبراني. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنشاء آلية دائمة وشاملة وعملية المنحى من شأنه أن يوفر أساساً متيناً لمواصلة أهمّ جانبين من جوانب عملنا: تنفيذ إطار السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني والاستمرار في تطويره.

وتلتزم اليونان التزاماً تاماً بإجراء المزيد من المناقشات في الأمم المتحدة بشأن قضايا الأمن السيبراني، ونؤكد من جديد استعدادنا للمشاركة الإيجابية في محاولة لإحراز تقدّم بناءً، كما يتضح من مشاركتنا النشطة في عملية الفريق العامل المفتوح العضوية منذ إنشائه. رُفعت الجلسة الساعة 12/55.

وتؤيد الصين بنشاط المناقشات الرامية إلى إنشاء مؤسسة دولية لحوكمة الذكاء الاصطناعي في إطار الأمم المتحدة وتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي وأمنه وحوكمته.

السيد كريستوغلو (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتودُّ أن تسهم ببضع ملاحظات بصفتها الوطنية.

لقد اشتدّت السلوكيات الخبيثة في الفضاء السيبراني في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الزيادة الحادة في الهجمات السيبرانية التي تستهدف البنية التحتية الحيوية وسلاسل الإمداد والملكية الفكرية، إضافة إلى ازدياد الهجمات باستعمال برمجيات انتزاع الفدية ضد الشركات والمنظمات والمواطنين. وتطورت الهجمات السيبرانية أيضاً كوسيلة في النزاعات المسلحة، لتصبح أحد أهمّ التهديدات المحدقة بالسلام والأمن في عصرنا الحاضر. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تدعم اليونان بقوة العمل الذي تم إنجازه في الأمم المتحدة، والذي تناول بشكل خاص تطبيق القانون الوطني في الفضاء السيبراني. وقد وضعت معايير السلوك المسؤول وتدابير بناء الثقة على حدّ سواء. والاستناد